



الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية

تقرير الشرق الأوسط رقم 177 | 10 أيار/مايو 2017

ترجمة من الفرنسية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

| | |
|--|----|
| المُلخَص التَّنفيذِي | i |
| I. مَقْدَمَةٌ | 1 |
| II. حُدُود التَّوافُق السِّيَاسِي | 2 |
| أ. صَعُود "رِجَال الظِّل" | 2 |
| ب. تَوْظِيفِ الاِحتِجَاجَاتِ الاجْتِمَاعِيَّة؟ | 3 |
| ج. الاِسْتَقْطَابُ فِي عَالَمِ الأَعْمَالِ | 4 |
| 1. النخب الاقتصادية التقليدية وطبقة رجال الأعمال الجديدة | 4 |
| 2. توافُق سِيَاسِي هَش | 6 |
| III. آليَّة الإِقْصَاء | 8 |
| أ. النفاذ إلى القروض والسوق: مِتَاهَةٌ بِيْزَنْطِيَّة | 8 |
| ب. سُلْطَةُ مَوْظِفِي الإِدَارَةِ التَّقْدِيرِيَّةِ والشبكات الزبونية | 9 |
| ج. تَشكُّلِ النخب والنعرات الجهوية | 11 |
| IV. تَخْلِيصِ الاِقْتِصَادِ مِنَ السِّيَاسَةِ لِحَمَايَةِ الدَوْلَةِ | 15 |
| أ. نَحْوِ زَبُونِيَّةِ الدَوْلَةِ | 15 |
| ب. مَقَاوِمَةُ الفِساد: ضَرُورَةٌ مِلْحَةٌ | 16 |
| ج. إِطْلَاقِ مَبَادِرَةِ لِحَوارِ اِقْتِصَادِي وَطَنِي | 16 |
| IV. الخِلاصَةُ | 19 |
| الملاحق | |
| أ. خَرِيْطَةُ تُونِس | 21 |
| ب. حَوْلِ مَجْمُوعَةِ الأَزْمَاتِ الدَوْلِيَّةِ | 22 |
| ج. تَقَارِيرِ وإِحاطَاتِ مَجْمُوعَةِ الأَزْمَاتِ الدَوْلِيَّةِ مِنْذِ عَامِ 2014 | 23 |
| د. مَجْلِسِ أَمْنَاءِ مَجْمُوعَةِ الأَزْمَاتِ الدَوْلِيَّةِ | 25 |

الملخص التنفيذي

لقد نجح التوافق السياسي الذي أعقب الانتخابات التشريعية والرئاسية أواخر سنة 2014 في تحقيق استقرار المشهد السياسي في تونس، لكنه بلغ حدوده القصوى. ورغم تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم أهم الأحزاب السياسية، فإن الإحساس بالإقصاء الاجتماعي والجهوي وكذلك بضعف الدولة ما انفك يتوسع، يغذيه انتشار مظاهر الاتجارية والزبونية. ويتوقف استمرار الانتقال الديمقراطي، شأنه شأن الانتعاش الاقتصادي على تعميق التوافق إلى أبعد من التفاهم الدوري بين قيادات حزبية ونقابية. ولا شك أن توحّي منهاج جريء ومبتكر سوف يمكن من إدماج الشخصيات الأكثر تأثيراً في عالم الأعمال، بمن فيهم أولئك المنحدرين من الجهات المهمشة، الذين اكتسبوا سلطة خفية في الحياة السياسية والاجتماعية.

وفي الوقت الذي تختل فيه التوازنات الكبرى، يتعمق الاستقطاب داخل مجال الأعمال بين أصحاب المشاريع، وحتى بين هؤلاء وأباطرة الاقتصاد الموازي، وخاصة المشتغلين منهم في التهريب. توجد، من ناحية، نخبة اقتصادية تقليدية منحدره من الساحل (المنطقة الساحلية الموجودة في شرق البلاد) وكذلك من المناطق الحضرية الكبيرة، وهي تتمتع بآليات تنظيمية وامتيازات لا تريد التفريط فيها. ومن ناحية أخرى، تبرز طبقة جديدة من رجال الأعمال المنحدرين من الجهات المحرومة، بعضهم مرتبط بالتجارة الموازية ويساند الاحتجاجات العنيفة ضد السلطة المركزية. وتتطلع هذه الطبقة في نفس الآن إلى أن تجد لها مكاناً ضمن النخبة القائمة، وحتى إلى تعويضها.

لقد أصبح التنافس الاقتصادي والسياسي غير سليم، بسبب هذا الصراع العميق الذي يسعى فيه كل طرف للاستحواذ على المناصب الرئيسية في الإدارة كي يمكنه التحكم في النفاذ إلى التمويل المصرفي والاقتصاد المنظم. وهذا ما يساهم في توسيع و"دمقرطة" الفساد المالي وشلّ الإصلاحات. ومن شأن هذا الأمر كذلك أن يعمق التفاوت الجهوي الذي أدامه التمييز ضد المواطنين في الجهات المهمشة. وهذا التمييز أتاحه أمران: حرية التصرف المحجفة للمسؤولين الإداريين وغياب المرونة في النظام المصرفي.

وبينما تبدي حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها يوسف الشاهد تصميمها على محاربة الفساد والنهوض بالاقتصاد، فإن مجهودها يُلاقى عرقلة متواصلة. فالإصلاحات التي يقترحها يصعب تجسيدها، في غياب مبادرة سياسية تهدف إلى الحد من القوة الخفية لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين.

ولئن سبق أن أعلنت الحكومة عن إجراءات هامة، مدعومة في ذلك من طرف شركاء دوليين، فإن إجراءات أخرى ذات أولوية يجب أن تُتخذ حتى تتحسن الأخلاق العامة، وتتحقق حماية الدولة من شبكات الزبونية ويتسنى البدء في معالجة الإقصاء الاجتماعي والجهوي، الذي يهدد استقرار البلاد على المدى المتوسط.

- ينبغي على الحكومة أن توفر للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الموارد المالية والبشرية الضرورية لتفعيل استراتيجيتها.
- على البرلمان والحكومة أن يعملوا على صياغة قوانين تمكن من تأطير عمليات السمسة وتحويل الأموال للحد من الرشوة واستغلال النفوذ المستشري في أعلى مواقع السلطة السياسية.
- على البرلمان أن يحد من السلطة التقديرية للمسؤولين الإداريين لما يعنيه ذلك من تأييد للفساد والمحسوبية وهي من أسباب غلق المنافذ أمام المستثمرين للحصول على القروض ودخول الأسواق في المناطق المحرومة. وعلى البرلمان أن يبسط قدر المستطاع الإجراءات الإدارية في المجال الاقتصادي وأن يتخلى نهائياً عن ترسانة القوانين الجزرية والسالبة للحرية.
- على الحكومة والبرلمان أن يسعيا لإجبار الأحزاب السياسية على تقديم تقاريرها المالية السنوية إلى دائرة المحاسبات، كما أن التصريح بالمدخل الذي يشمل - حالياً - أعضاء الحكومة وكبار الموظفين يجب أن يُعمم على النواب (البرلمانيين) وأعضاء ديوان رئاسة الجمهورية بغاية إضعاف شبكات الزبونية.

حتى يتسنى إنجاز هذه الإصلاحات، ينبغي أن يرافقها حوار اقتصادي متواصل وعميق بين رئاسة الجمهورية والحكومة والقوى السياسية الرئيسية والنقابات والجمعيات، وخاصة نساء ورجال الأعمال المنتفذين، إن كانوا من المقرّبين من النظام السابق أو الضالعين في شبكات الاقتصاد الموازي. هذا الحوار، رغم المقاومة الأكيدة التي سيلقاها، يهدف إلى استيعاب الوافدين الجدد من داخل البلاد في الدورة الاقتصادية وتقوية الإرادة السياسية لمكافحة الفساد لأنه سيجمع على قاعدة عناصر موضوعية ومحددة شخصيات من عالم الأعمال معارضة في الأصل لهذا التوجّه.

من المحبذ أن يؤدي هذا الحوار إلى إعادة النظر في الأحكام الجزائية وإلى العفو عن الجرائم المصرفية عن طريق نصوص قانونية شديدة الإحكام. كما ينبغي السعي إلى تركيز صناديق استثمار مختلطة بين القطاعين العام والخاص تُخصّص مواردها لتنمية الجهات المحرومة وتعزز بشكل خاص قطاعات تشغيلية ذات قيمة مضافة عالية وفي نفس الوقت العمل على تطبيق سياسة أكثر زجرية للفساد والتهرب.

على الأحزاب السياسية الرئيسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية أن تدعم هذه المبادرة فكلها مكسب للبلاد. وعلى النخبة الاقتصادية القائمة وطبقة المستثمرين الصاعدة الخروج من منطق الخسارة المتبادلة التي ساقتهم إلى إفشال بعضهم البعض حتى يتم تلافى صراعات عنيفة مستقبلاً.

إن التوافق السياسي الحالي مبني على مجرد اتفاق شرف يحول دون عودة الاستقطاب السياسي بين الإسلاميين ومعارضهم. وفي غياب حلّ أمثل، لا تؤدي الصيغة التوافقية الحالية إلا إلى اقتسام زبوني لموارد الدولة. يتوجب إذن تطوير هذا الوفاق حتى يرتقي إلى مستوى عقد اجتماعي وجهوي يقي البلاد من الاستقطاب العنيف أو من العودة إلى الدكتاتورية.

تونس/بروكسل، 10 أيار/مايو 2017

الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهويّة

I. مقدمة

في الوقت الذي يكيل فيه المجتمع الدولي المديح للتجربة التونسية، رغم المحيط الإقليمي والدولي غير المشجع، ما انفك يتوسّع الشعور بأن الوضع في تونس يشوبه الغموض وأن البلاد تعيش وضعاً مسدود الأفق.¹ إذ يرى العديد من التونسيين أن الفساد المالي (الذي يُفهم بأنه استغلال لمنصب عمومي من أجل مآرب خاصة) ينخر الطبقة السياسية والإدارة معاً، وتعلّق شرائح متنامية من المجتمع التونسي، مدفوعة بجزء من الخطاب الإعلامي، آمالاً كبيرة على عودة سلطة استبدادية تضع حداً لانحلال الدولة.

يحاول هذا التقرير الغور في أسباب هذا التشاؤم والوقوف على المشاكل الحقيقية واقتراح حلول ممكنة لتفادي استقطاب عنيف للمجتمع، معتمداً في ذلك على أكثر من مائتي لقاء حوارّي مع فاعلين اقتصاديين وموظفين كبار ومسؤولين سياسيين ونقابيين ومواطنين من كافة أرجاء البلاد. كما يحاول التقرير كسر طوق المحرمات بتأكيد على انتشار الحيف الاجتماعي والجهوي، خاصة في ميدان المشاريع، والتأكيد على دور "رجال الظل" والزبونية التي أصبحت تميّز أداء الدولة والمجتمع.²

أخيراً، يقدم التقرير قراءة غير مسبوقة للانتقال الديمقراطي، مدافعاً عن وجهة النظر القائلة بأن التوتر السياسي والاجتماعي السائد في البلاد منذ انتفاضة أواخر 2010 وبداية 2011 متأثراً جزئياً من منظومة استبعاد إداري وهيمنة اجتماعية وجهوية. من ذلك خاصة الاستقطاب بين الإسلاميين ومعارضهم سنتي 2012 و2013 وكذلك الاحتجاجات العنيفة المتكررة في الجهات المهمّشة. وللحيلولة دون نشوب مثل هذه النزاعات مستقبلاً، يجب أن نقف على تداعيات الصراع العميق القائم بين نخبة اقتصادية تقليدية وطبقة فاعلين اقتصاديين صاعدة، تتميّزان بأصولهما العائلية والجهوية، على الحياة السياسية في تونس اليوم.

¹ محللون كثر يصفون الوضع الاقتصادي بالمفزع ويخشون إخفاق الانتقال الديمقراطي لذات السبب، فتمو الناتج الوطني الخام لم يتجاوز 0.7 سنة 2015 و1.2 سنة 2016. ومنذ 2011، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 40 بالمئة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء اقتصاديين من منظمات وهيئات دولية، تونس، شباط/فبراير 2017، "Perspectives 2016 Banque africaine de développement, décembre 2016", «Banque africaine de développement, décembre 2016».

² نستعمل كلمة "الزبونية" في معناها الواسع، ونعني بها علاقات الحماية والثقة التي تُبنى بين طرفين، ليس بالضرورة غير متكافئين، وذلك لمدة معيّنة، الطرفان يتبدلان السلع والخدمات: شراء أصوات، وساطات، سمسة، استغلال نفوذ، ابتزاز وشراء نم بين شخصيات سياسية أو من عالم الأعمال، رشا تُعطى لمسؤولين وموظفين، تبادل مصالح، محاباة في الحصول على الشغل والوصول إلى الأسواق والقروض الخ...

II. حدود التوافق السياسي

رغم الدور الذي لعبه التوافق السياسي بين حركة النهضة (الإسلامية) وحزب نداء تونس (الليبرالي) منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية في أواخر 2014 في استقرار البلاد، فإن الغموض ما انفك يشوب الساحة السياسية. ونظراً لهشاشته وضعف قدرته على استيعاب القوى المتنافرة، فإن هذا التوافق أصبح يغذي الصراع بين "رجال الظل" المنتمين إلى عالم الأعمال، مما يغذي انتشار الأتجارية والزبونية ويؤدي، في المحصلة، إلى الإحساس بتفكك الدولة.³

أ. صعود "رجال الظل"

إن البحث المتواصل عن التوافق، خاصة تحت قبة مجلس نواب الشعب، يؤدي إلى تنامي دور المفاوضات السرية، على غرار تلك المحادثات المغلقة التي جرت بين راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة والباقي قائد السبسي، مؤسس حزب نداء تونس. ومثلما أشار مستشار سابق لرئيس الحكومة، فإن السعي المستمر لإعادة إنتاج الوفاق ينقل "قنوات الحوار السياسي إلى الفضاءات غير الرسمية" (الشخصيات المؤثرة في الأحزاب، العائلات ومحيطها، أبناء الجهة، زملاء الدراسة، دوائر الأعمال، الخ...) مما يزيد من ضبابية الحياة السياسية.⁴

وقد استفاد "رجال الظل" وأصحاب الأعمال من هذه المشاورات السياسية وأصبحوا يحركون خيوط اللعبة السياسية في الكواليس، دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية. فمُنذ سقوط النظام الاستبدادي الذي كان يحصر الصفقات المربحة في أوساط المقربين الضيقة، استشرى الفساد المالي وتمدد، مستفيداً من كثرة الأسواق المربحة،⁵ وكما أكد أحد المسؤولين بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

فإننا نعلم أن نظام بن علي كان فاسداً وأن تنامي مظاهر الفساد كان من أسباب الثورة، لكننا لا زلنا نعيش إلى اليوم في منظومة مافيوزية... لقد أخذ الفساد أبعاداً خطيرة، نلمس ذلك في وزارة الداخلية وفي الديوانة (الجمارك) وفي القضاء، وفي كل القطاعات الحساسة، إنه ينخر كل شيء⁶

وفعلاً، لقد باتت جلياً للعيان أن العديد من الفاعلين الاقتصاديين النافذين يتركون بصماتهم في المشهد الإعلامي والسياسي، ويدور الجدل باستمرار حول الأخلاقيات المريبة للسياسيين.⁷ وكما أكد مستشار سابق لرئاسة الحكومة (الوزارة الأولى): "أدرنا خلال سنوات 2011 و2015، أن شبكات عالم الأعمال كانت قوية،

³ منذ 2 حزيران/يونيو 2016، تكونت حكومة وحدة وطنية بمبادرة من رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي، يقودها يوسف الشاهد وتجمع عديد الأحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة وتشرك في برنامجها الذي يسمى "وثيقة قرطاج" المنظمين الأكثر وزناً في المجتمع المدني، الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، المنظمتان اللتان كانتا ضمن الرباعي الراعي للحوار، والحاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2015. انظر:

«Rafika Bendermel: «Corruption en Tunisie: vers une déliquescence de l'Etat?» (www.middleeasteye.net).

⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أوت 2016

⁵ تحصلت تونس على 41 نقطة في مؤشر مدركات الفساد الذي يأتي ضمن التقرير الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، وهو تقييم يبدأ من الصفر (الأكثر فساداً) إلى المئة (الأكثر استقامة) مقابل 37 بالنسبة للمغرب و34 بالنسبة للجزائر، ولذلك فإن الإحساس بتوسع نطاق الفساد راسخ لدى التونسيين. فمُنذ سقوط نظام بن علي، انتشر الفساد الصغير، في حين يظهر أن الفساد الكبير قد تقلص حجمه، رغم شموله حالياً أكبر عدد من عناصر الاقتصاد: يشمل الأسواق الصاعدة، أساساً، التجارة مع إفريقيا الغربية، الأمن، الصحة، صهر وتصدير المواد شبه الثمينة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، وموظفين كبار ومسؤولين سياسيين، تونس 2015-2016. «Sondage. Transparency International, 2016. «Corruption Perceptions Index 2016», Center for Insights in d'opinion publique auprès des Tunisiens 6 Décembre-13 Décembre 2016», Survey Research, 2017.

⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، أيلول/سبتمبر 2016. أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر 2011، وهي هيئة دائمة، من المفترض أن تتحول إلى هيئة دستورية مكلفة بالحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد. أعدت الهيئة، بالخصوص، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد صادق عليها رئيس الحكومة يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2016.

⁷ انظر تصريحات شفيق جرابية، رجل الأعمال وأحد النافذين، خلال لقاء في برنامج "لمن يجرو فقط" التلفزيوني على قناة الحوار التونسي يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وأيضاً تصريحات عبيد البريكي، الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، الذي استقال في أواخر شباط/فبراير 2017. انظر "قضية عبيد البريكي: شبهات الفساد تحوم حول شخصيات عمومية" مجلة حقائق، 11 آذار/مارس 2017. (www.réalités.com.tn) انظر أيضاً "تعقيب مية الجريبي على التسجيلات المسربة من نداء تونس: المشهد السياسي يتدهور" شمس إف إم 8 آذار/مارس 2017 (www.shems fm.net)

ولكننا كنا نعلم إننا أقوى منهم. اليوم الوضع تعير، فالفاعلون الاقتصاديون الذين يمتلكون سيولة كبيرة يمكنهم بسهولة فرقة حزب سياسي.⁸

والنتيجة؟ بدأ الشعور بأن الدولة تعمل بطريقة "مافيوزية" ينتشر لدى السكان وبدأت الثقة في حكومة يوسف الشاهد تضعف،⁹ وهو ما أكده رجل أعمال من جهة صفاقس:

قبل الثورة، كان الناس ينتقدون المافيا الموجودة في السلطة. كان هناك صنفان، من ناحية، الدولة وممثلها الزهاء الذين يحوزون على احترام الناس، ومن ناحية أخرى، هناك "جماعة المافيا"، وأساساً عائلة الطرابلسي، المكروهة. أما اليوم فإن الدولة ذاتها أصبحت تعتبر مافيوزية، ولم نعد نفرّق بين الدولة والمافيا.¹⁰

وحتى الإصلاحات فإنها بقيت جزئياً مشلولة جراء تأثير "رجال الظل" المتنامي في المؤسسات العمومية، فقد ساهموا في كسر سلسلة القيادة داخل أجهزة الوزارات، كما سبق أن أشارت إليه مجموعة الأزمات الدولية سنتي 2015 و2016.¹¹ فتعددت القوى السياسية في السلطة وتنوعت تمنع المواطن من تحديد المسؤولية فيما يعتبره ضعف المؤسسات العمومية، وهذا يغذي انعدام ثقته في الطبقة السياسية التي يعتبرها كلها كتلة فاسدة.¹² فالمواطن يشجب باستمرار الزبونية والفساد والمتاجرة بالنفوذ، وكأنه يشهد عن عجزه أمام نخبة يعتبرها معزولة عن الشعب وعن مشاغله المادية.¹³

وفي ظل أوضاع سياسية إقليمية ودولية غير مشجعة، تواصل خلالها أغلب وسائل الإعلام التونسية الخلط بين الديمقراطية والفوضى وتزدرى كل إشارة إلى ثورة أواخر 2010 وبداية 2011. النكران والاستنكار الإعلامي يعوّض اليوم الخطابات الإيديولوجية المنسجمة نسبياً التي سادت في الفترة التي تلت سقوط الديكتاتورية.¹⁴

ب. توظيف الاحتجاجات الاجتماعية؟

وتظل البلاد منقسمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك على غرار انقسام خارطة خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014.¹⁵ فأغلبية المشاريع المتوسطة والكبرى توجد في العاصمة والمناطق الساحلية بينما يعيش جزء من المواطنين في المناطق الداخلية (الجنوب الشرقي والوسط والمناطق الغربية) على التهريب مع الجزائر وليبيا، كما لا يزال الحصول على شغل والنفاذ إلى المرافق العمومية (صحة، تعليم، نقل) غير عادل ومجحفاً بشكل كبير بين جزئي البلد الواحد.¹⁶ ولم تفلح الحكومات المتعاقبة

⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2016.

⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع سكان الأحياء الشعبية في كل من تونس العاصمة، والقصرين، وضواحي صفاقس وتونس العاصمة والقصرين، تموز/يوليو 2016 - آذار/مارس 2017.

¹⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

¹¹ انظر *Le rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord de Crisis Group N°161, Réforme et stratégie*, 23 juillet 2015 وإحاطة مجموعة الأزمات رقم 50، "العنف الجهادي في تونس: الحاجة الملحة لاستراتيجية وطنية"، 22 حزيران/يونيو 2016.

¹² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع سكان الأحياء الشعبية في تونس العاصمة وضواحي صفاقس والعاصمة وصفاقس.

¹³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية بتونس والقيروان والقصرين، 2016-2017.

¹⁴ انظر أساساً افتتاحيات: *La Presse*.

ومقالات الرأي في الصحف الإلكترونية: www.businessnews.com.tn ; www.kapitalis.com ; www.tunisienumerique.com ; www.webmanagercenter.com

¹⁵ الجهات المحظوظة منذ الاستقلال هي العاصمة والساحل (الجزء الشرقي من البلاد)، وانحاز أهلها إلى النظام القديم ونداء تونس بعد ذلك. أما الجهات الداخلية (الوسط والجهات الحدودية وإلى حد ما جزيرة جربة)، المهيمشة تاريخياً، فقد انتخبت الحزب الإسلامي النهضة، والرئيس السابق المنصف المرزوقي (2011-2014) وذلك ما عدا الشمال الغربي. انظر *le briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord de Crisis Group N°44, Elections en Tunisie : vieilles blessures, nouvelles craintes*, 19 décembre 2014.

¹⁶ Briefing Moyen Orient et Afrique du Nord de Crisis Group N°44, « Élections en Tunisie, vieilles blessures, nouvelles craintes », 19 Décembre 2014.

Voir Mhamed Mestiri, « Disparité régionales, état des lieux d'une discrimination », Nawaat, ¹⁶ (www.nawat.org)

التي حاولت شراء السلم الاجتماعي عبر منح مئات الآلاف من مناصب الشغل العمومية، إلا في مضاعفة كلفة الأجور التي وصلت إلى نصف ميزانية الدولة لسنة 2016، وما عدا ذلك بقيت دار لقمان على حالها.¹⁷

وفي نفس الآن، يشعر رجال الأعمال من المناطق المحرومة، أولئك الذين أثروا بفضل التجارة الموازية على الحدود والذين أصبحت لهم قدرة على خلق توترات في جهاتهم أنهم مهمشون من قبل السلطة المركزية، فمند هروب بن علي، خسر العديد من الفاعلين الاقتصاديين في غرب البلاد، وخاصة أولئك الذين يسيطرون على جزء مهم من نشاط التهريب على الحدود الجزائرية لحماية أفراد عائلة الطرابلسي (أصهار بن علي) الذين كانوا يقيمون معهم علاقات تجارية. ورغم أن هؤلاء الأثرياء الجدد قد غنموا أموالاً طائلة إلا أن نفوذهم السياسي والإداري أصبح محدوداً وغير مؤكد، وبعد فوز حزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية سنة 2014، فإنهم لم يتمكنوا من استعادة ما كانوا يأملونه.¹⁸ في الجنوب الشرقي اقتقد العديد من الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين المنظم وغير المنظم، والضالعين أحياناً في التجارة الموازية مع ليبيا، أغلب مخاطبيهم في رئاسة الجمهورية والحكومة منذ انتهاء فترة الترويكا في الحكم (2011 - 2014).¹⁹

وهذا ما يغذي إحباطاتهم التاريخية تجاه السلطة رغم ما تدره عليهم نشاطاتهم الموازية من أرباح. فمند بدايات الثمانينات من القرن الماضي، أضحى العديد منهم نشطاء اقتصاديين متسترين، يلعبون دور الرعاة للاضطرابات الحاصلة في المناطق الداخلية.²⁰ ورغم الثروات التي راكموها فإنهم كثيراً ما يصطفون مع المهمشين حين يثور هؤلاء ضد الدولة.²¹

في سنة 2016، استفاد البعض منهم من الأفاق التي فتحتها التحركات الاجتماعية المطالبة بالشغل والتنمية الجهوية، تحركات تحدث باستمرار في الجهات المحرومة،²² ويرتبط العديد منهم بعلاقات جمعياتية وسياسية - في غرب البلاد: وزراء سابقون في نظام بن علي ومنشقون عن نداء تونس ونشطاء من اليسار المتطرف وفي الجنوب الشرقي: مسؤولون من أحزاب الترويكا (من النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية)، وهم قادرون على تصعيد أو تهدئة احتجاجات الشباب العاطل، يستعملونهم كورقة ضغط في المفاوضات مع السلطة، حتى "تتركهم وشأنهم" (أي تخفف من إجراءات المراقبة الأمنية لبعض عمليات التجارة الحدودية الموازية) ويساعدونهم على توفير غطاء قانوني لبعض نشاطاتهم غير الشرعية.²³

ج. الاستقطاب في عالم الأعمال

في الوقت الذي تتدهور فيه مؤشرات الاقتصاد الكبرى، تحتدم الصراعات بين رجال ونساء الأعمال الذين ما انفك يتعاضم تأثيرهم الخفي في الساحة السياسية وفي الحركات الاجتماعية. ولا يقوى التوافق السياسي بين إسلامي النهضة والمناهضين على التخفيف من هذا الصراع الأساسي.

¹⁷ أنظر: « Loi de Finance 2017 », ministère des Finances (www.finances.gov.tn) et « Déclaration du FMI sur la Tunisie », communiqué de presse n° 17 / 39, Fonds Monétaire International, 7 février 2017.

¹⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال ومهريين من جهة القصرين، ولاية القصرين، آب/أغسطس، 2016؛ تقرير مجموعة الأزمات، "تونس الحدودية: جهاد وتهريب"، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

¹⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مهريين ومدنين، حزيران/يونيو 2016. الترويكا تعني التحالف الحكومي والبرلماني الذي قاده حركة النهضة الإسلامية بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، أكتوبر 2011.

²⁰ كما كان الحال بالنسبة لأحداث الخبز سنة 1984 وأعمال العنف في بن قردان سنة 2010، وانتفاضة 2010-2011. كما أشار ناشط جمعياتي: "يمولون الاحتجاجات التي يعتبرونها مقاومة ضد سلطة مركزية تحقرهم"، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، ناشط جمعياتي، تونس، آذار/مارس 2015.

Abdelmajid Guelmami, *La politique sociale en Tunisie de 1881 à nos jours* (Paris, 1996).

²¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد متساكني القصرين، القصرين، أيلول/سبتمبر 2016.

²² الأحداث الأخيرة تعود إلى نيسان/أبريل 2017.

« Après Tataouine et le Kef, la contestation sociale s'étend à Kairouan leaders.com.tn, 11 avril 2017. ²³ هذا ما حدث في كانون الثاني/يناير 2016، حين جند رجال أعمال من القصرين والقيروان، مورطين في التهريب على الحدود، المنات من مثيري الشعب ومكتوهم من تمويلات وإمكانيات مادية ليتحركوا على هامش احتجاجات أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، وذلك بقطع الطريق وحرق العجلات المطاطية في مواجهة قوات النظام العام. مقابلات ومشاهدات لمجموعة الأزمات، ولاية القصرين، كانون الثاني/يناير 2016. انظر:

« Tunisie : Manifestations à Kasserine, Feriana, Siliana, Sidi Bouzid, Jendouba, Gafsa, Kebili... », Agence France-Presse (AFP), 21 Janvier 2016.

« Sidi Bouzid : Un jeune homme distribuant des pneus aux protestataires arrêté », Tunisie أيضا: أنظر أيضاً: (www.tunisienumerique.com), 20 Janvier 2017.

1. النخب الاقتصادية التقليدية وطبقة رجال الأعمال الجديدة

منذ سقوط النظام الاستبدادي في تونس، يحاول هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين وضع أيديهم على "مفاصل الإدارة"،²⁴ ويتعلق الأمر لديهم بضمان تعاون موظفين يحتلون مواقع حساسة قادرين على تمكينهم من قروض مصرفية والنفاذ إلى السوق، وفي نفس الوقت، ضمان مساندة شخصيات سياسية تسهر على تزكية هؤلاء الموظفين، وهذا ما يفسر بوضوح أكبر التوترات السياسية والاجتماعية التي لم يكن الانقسام الإيديولوجي (خاصة بين الإسلاميين ومناقسيهم) إلا ذريعة لها.

ويحاول الفاعلون الاقتصاديون الذين أثروا خلال موجات الليبرالية الجزئية في بداية السبعينيات من القرن الماضي، إما لقرابته العائلية أو لانتماءاتهم الجهوية من السلطة المركزية، الإبقاء على المعاملة التفضيلية في الإدارة العمومية،²⁵ أي يحاولون المحافظة على الحوافز الضريبية التي تمنحهم إياها الدولة وكذلك الحماية القانونية التي يتمتعون بها، للحفاظ على مواقعهم الاحتكارية. وخوفاً من فقدان امتيازاتهم، يعمل هؤلاء على عرقلة الظهور السياسي والاقتصادي لطبقة رجال الأعمال الجديدة المنحدرة من الجهات الداخلية والتي تعاني من التمييز على المستوى الاجتماعي - الجهوي. رغم تمركزها في النشاط الألقانوني العابر للحدود، فننوذ هذه الطبقة يتنامى بشكل مطرد في المناطق المهمشة.

وقد تعززت القوة الاقتصادية لهؤلاء منذ انتفاضة أواخر 2010 وبداية 2011، وكذا بالنسبة لقوتهم السياسية في عهد الترويكاء، وذلك ما عدا في الشمال الغربي. وقد أصبح العديد من التجار من كبار الأثرياء: ففي صفاقس، اكتسب فاعلون اقتصاديون لا ينتمون للنخبة الصفاقسية التقليدية ويعملون في مجال الاستيراد والتصدير وفي المالية الإسلامية، مزيداً من النفوذ على المستوى المحلي، وفي وقت ما حتى على المستوى الوطني.²⁶

ومنذ الثورة، ضاعف رجال أعمال مبتدئون أرباحهم أربع مرات وذلك في قطاع الملابس المستعملة في القيروان، بعد أن تمكنوا من الحصول على تراخيص "باهظة الثمن". وقد أصبح لهم نفوذ في المدينة حتى أنهم اشترتوا مباني من أحفاد النخبة الحضرية القيروانية التقليدية، مما أدى تدريجياً إلى تغيير الشكل السوسولوجي لوسط المدينة القديم.²⁷

في الجهات الحدودية، راكمت شبكات التهريب مليارات الدولارات (بالعملة الصعبة) من خلال عمليات الصرف الموازية والتهريب مع الجزائر وليبيا.²⁸

وقد صرح عديد المعارضين لحكم الترويكاء أن النهضة قد غذت التجارة الموازية عبر الحدود بغاية مواجهة النخبة الاقتصادية التقليدية،²⁹ وكما أشار أحد المنتمين لحزب الرئيس مخلوع بن علي، التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، فإن "النهضة تشجع التجارة الموازية عبر الحدود لخلق رأسمالييها الخاصين وذلك بغية القضاء على رأسماليي الساحل".³⁰

²⁴ انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رقم 168، "تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد"، 3 أيار/مايو 2016.

²⁵ مثلما هو الحال بالنسبة لعائلات شرق البلاد (الجهات الساحلية) أو تلك المنحدرة من النخبة التقليدية منذ الإمبراطورية العثمانية (1574-1959)

²⁶ خلال حكم الترويكاء، كَوّن جزء من رجال الأعمال من صفاقس، خاصة أولئك الذين كانوا يعملون في الاقتصاد الإسلامي في سنوات الألفين 2000، مجموعة ضغط بالاشتراك مع حركة النهضة. كَوّنوا كذلك الجمعية التونسية للزكاة والجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي وكانوا يجتمعون في جامع اللخمي بصفاقس. ولعبوا دوراً، خاصة في إعداد مشروع قانوني الزكاة والحبس. ولما لاقت النهضة صعوبات خلال الاستقطاب السياسي سنة 2013، تفتت هذه الكتلة وسقط المشروعان في الماء. مقابلات أجراها مجموعة الأزمات مع باحث مختص في السلطة المحلية، في صفاقس، نشاط جمعيات، تونس، شباط/فبراير 2017.

انظر: « Tunisie- Projets de création d'institutions de donation : Réglementation de la Zakat et du Waqf (Habous) », Agence Tunis Afrique Presse (TAP) (www.tap.info.tn), 1^{er} mars 2013. وركزت النهضة كذلك موالين لها في عديد المؤسسات الاقتصادية المختصة وكذلك في الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، نقابة الفلاحين. مقابلات مجموعة الأزمات، موظفين سامين، تونس، تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2016.

²⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال، بالقيروان، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

²⁸ منذ 2014، يشمل هذا التهريب، إلى جانب السلع التقليدية (حديد، كحول، سلع مدعمة مثل البنزين والمواد الغذائية، منتجات مصنعة من القارة الآسيوية...) المعادن الثمينة وشبه الثمينة المتأتية من الجزائر. مثلاً، يبلغ حجم النحاس الذي يعاد تصديره إلى أوروبا عبر البحر مئات الألف الأطنان أسبوعياً. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مهربين، القصرين، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر 2016.

انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 148، "تونس الحدودية: جهاد وتهريب"، 28 تشرين الثاني/نوفمبر، 2013.

²⁹ لدعم هذه الفكرة، يؤكد البعض أن النهضة لا تؤمن في "دولة مهيكلت"، وهي حجة متواترة تستعمل ضد الأحزاب الإسلامية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع والي سابق في الشمال الغربي، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

³⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية، تونس العاصمة، آب/أغسطس 2013.

ما بين 2011 و2013، استفادت طبقة رجال الأعمال الناشئة هذه من مساندة أغلب المسؤولين في الترويك، حيث كان "الأكثر ثورية" من بين هؤلاء المسؤولين من أصيلي الجهات الداخلية، خاصة في الجنوب، يسعون إلى تعويض الموظفين الفاسدين القدامى بالمسكين بالمواقع الهامة حتى يتسنى لهم مراقبة النفاذ إلى القروض والأسواق.³¹

ومن ناحيتهم ردّ رجال الأعمال التقليديين الفعل، رغم ما اعتراهم من ضعف جراء انتفاضة 2010-2011، وخاصة ملاحقتهم قضائياً ومصادرة أملاك أكثر من مئة شخص منهم،³² فرغم انقساماتها الجهوية (أساساً بين الساحل وتونس وصفاقس) تبنت النخب الاقتصادية التقليدية المسنودة من طرف جزء من الإدارة وأغلبية وسائل الإعلام خطاباً مناقضاً للترويك شديد الإغراء بالنسبة للطبقة الوسطى مكنها من تحقيق الانتصار في مناسبتين (الحوار الوطني في النصف الثاني من سنة 2013 والانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014).³³ وكما أوضح مسؤول سابق من حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي كان ضمن الترويك في الحكم:

بعد الصدمة التي أحدثتها الثورة، توجه الفاعلون الاقتصاديون (الحاصلون على منافع ريعية كما الناشطين في قطاعات تنافسية) الذين كانوا ينوون الدخول إلى الأسواق المحمية عند توفر الإمكانية، إلى تمويل الأحزاب السياسية. لقد انتابهم بعد الثورة خوف كبير من أن تقوّض السلطة الجديدة امتيازاتهم في الوصول إلى القروض والأسواق والتسهيلات الجبائية المعهودة، حتى أن لسان حالهم كان يقول: "لن يحصل ذلك مجدداً".³⁴

وقد قبلت قيادة النهضة، بعد مشورة المجموعات الاقتصادية العائلية الكبرى، بقواعد اللعبة، مما ساعد بلا شك على تجنب استقطاب سياسي عنيف، وقد قبلت الحركة بعقد ضمني يعمل من خلاله التوافق السياسي الجديد على احترام التوازنات الاجتماعية والجهوية داخل النخب الاقتصادية التقليدية وبالتالي المحافظة تقريباً على تأثيرات شبكتها الزبونية.³⁵ "بذلك اقتربت النهضة أكثر من الاعتدال ومن اليورجوازية" وهي تفاوض دخولها في نظام السيطرة الاقتصادية القائم وتحدّ من أهمية البعد الإسلامي في برنامجها السياسي.³⁶

2. توافق سياسي هش

إن التوافق الذي مكّن البلاد من الخروج من ذلك الاستقطاب بين أنصار الترويك والمعارضين لهم والذي تُرجم اليوم بحكومة وحدة وطنية تجمع بين أهم القوى السياسية والنقابية لا يتعدى تقاسم المهام ويبقى دون المطلوب من حيث القدرة على إدماج الطاقات المنغلقة.

إذا افترضنا أن كل منظمة تعمل على تحقيق السلم الاجتماعي وتهذبة النزاعات، فإن هذا الإنجاز التوافقي لا يمكن أن يحقق إلا نصف ما يصبو إليه، فمنظمة الأعراف (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) ونقابة العمال (الاتحاد العام التونسي للشغل) تربطهما بحكم طبيعتهما علاقة هشة ولا يمثلان إلا

³¹ كانت من أهم النقاط خلال أزمة 2013 قضية التسميات الحزبية في الوظيفة العمومية (هنا يعني الإسلاميين). وكانت مراجعة هذه التسميات في رأس قائمة خريطة الطريق لحكومة التكنوقراط برئاسة المهدي جمعة، المنبثقة عن الحوار الوطني للنصف الثاني من 2013. انظر إحاطة مجموعة الأزمات رقم 37، "الاستثناء التونسي: نجاح التوافق وعواقبه"، 5 حزيران/يونيو 2014.

³² خصّ مسار المصادرة 114 شخصاً من بينهم بن علي نفسه وأفراد عائلته وأصهاره، عائلة الطرابلسي، وقدرت لجنة المصادرة القيمة الإجمالية للممتلكات المصادرة بـ 13 مليار دولار. انظر: «La Révolution inachevée- Créer des opportunités, Revue politique de développement des emplois de qualité et de la richesse pour tous les Tunisiens»، Banque Mondiale، mai 2014.

³³ وفي نفس الآن، التحق بهم أصحاب مشاريع من الطبقة الجديدة، بعضهم مؤل الترويك ومعارضيه معاً.

³⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

³⁵ تقادت قيادات النهضة التحرك بقوة في المعركة الانتخابية تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2014. ثم منعت هذه القيادات فروعها الجهوية والمحلية من مساندة خصم الباجي قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية، المنصف المرزوقي، الذي لا علاقة له بهذا الاتفاق السري، بنفس القوة في الدورة الأولى والثانية. ثم، وفي أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية في نهاية 2014، قدمت النهضة أقل من 15 بالمئة من الوزراء وكتاب الدولة في مختلف حكومات الائتلاف، في حين كانت رتبته الثانية في الانتخابات التشريعية وتحوز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان وذلك منذ انقسام نداء تونس في بداية 2015. مقابلات مجموعة الأزمات، نشطاء النهضة، كانون الأول/ديسمبر 2016 - كانون الثاني/يناير 2017.

إحاطة مجموعة الأزمات الدولية: «Élections en Tunisie, vieilles blessures, nouvelles craintes» op. cit.

³⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول من النهضة مؤيد لحكم الترويك السابق، تونس العاصمة، تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر 2016.

شريحة محدودة من المجتمع التونسي مكونة من أجراء من القطاع العمومي وحرّفين من القطاع المنظم وفاعلين اقتصاديين يتمتعون بامتيازات جبائية وإجراءات حماية.³⁷

من المفترض أن يحوز نداء تونس، الحزب القريب من الطبقة الوسطى المتعلمة، على ثقة كبار الموظفين والجماعات الاقتصادية العائلية الكبرى، وإلى حد ما رجال الأعمال في غرب البلاد، أما حركة النهضة، التي ينتمي أغلب نشطانها إلى الجنوب التونسي، فيفترض أن تكون عامل طمأنة لسكان تلك المنطقة.

لكن وحتى يوتي التفاهم ثماره، فإنه يستوجب تقسيم العمل بين الحزبين، حيث يبقى نداء تونس قوياً و متماسكاً وتكتفي النهضة بالتفاوض لأخذ مكان في منظومة الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والجهوية القائمة، وذلك بدل محاولة السطو على مواقعها مثلما حصل في سنوات 2011-2013.

ومثلما أشارت مجموعة الأزمات الدولية سنة 2014، فإن التوافق الأفقي بين المكونات السياسية يعزز الانقسامات العمودية داخلها، بين القيادات والقواعد.³⁸ منذ 2015، ظل نداء تونس منقسماً إلى مجموعات متنافسة وأخفق هذا الحزب، أساساً، في تمثيل مصالح الفاعلين الاقتصاديين في غرب البلاد.³⁹ من جانبها، تجد قيادات النهضة صعوبة في تغيير الخصوصيات الاجتماعية والجهوية للمسؤولين عن جهازها. هذا التمشي يهدف رسمياً إلى استبعاد العناصر الأكثر تطرفاً، وبصفة غير رسمية، إلى تهميش نشاط المناطق الداخلية لإشعار النخبة الاقتصادية التقليدية أن المكون الإسلامي لن يساعد طبقة رجال ونساء الأعمال الجديدة على أخذ مكانها.⁴⁰

إنها إحدى الأسباب الكامنة وراء التوترات الداخلية الشديدة داخل النهضة ويذكرها قرب المواعيد الانتخابية (الانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر 2017 والانتخابات التشريعية والرئاسية في 2019). وقد تكوّنت داخل الحركة جبهة معارضة لهذا التوجه التوافقي للقيادة، يتزعمها عبد الحميد الجلاصي، أحد القيادات التاريخية للحركة.⁴¹

³⁷ أغلب الأجراء من القطاع الخاص، الفاعلون الاقتصاديون ذوي الدخل المحدود في القطاع غير المنظم الذين يكونون وحدات إنتاج صغيرة (قطاع النسيج، الصناعات الغذائية) وكذلك التجار الصغار، ليس لهم إمكانية الحصول على القروض.

³⁸ إحاطة مجموعة الأزمات، "الاستثناء التونسي: نجاح التوافق وعوائقه"، مرجع سابق.

³⁹ تقرير الأزمات الدولية: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد، مرجع سابق.

أنظر أيضاً: Eric Gobe, « La Tunisie en 2015 : La présidentialisation de l'impuissance politique ? » *L'année du Maghreb*, n°15 (2016), p. 281-307.

« En Tunisie, le parti au pouvoir Nidaa Tounès s'affaiblit dans une crise sans fin », *Le Monde*, 14 Avril 2017.

⁴⁰ همش رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، العديد من القيادات التاريخية من جهة صفاقس ومن جنوب البلاد، ماعدا أولئك الذين يدافعون عن نهج التوافقي. كما شجع ارتقاء العديد من النشطاء، أغلبهم ممن التحقوا أخيراً بالحركة، ومن المنسّير تحديداً، على الارتقاء إلى مجلس الشورى وأيضاً بالنسبة لوزراء الحركة في حكومة الشاهد، فإنهم ينتمون إلى جهة الساحل. يشير أحد المتعاطفين مع النهضة إلى "تحالف مع جماعة المنستير". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، العاصمة التونسية، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

كما فتح الغنوشي الهيئات الجهوية لقدام التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب بن علي الذي كان مهيمناً والمنحل بعد الثورة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من النهضة، نقابيين ورجال أعمال، تونس العاصمة، 2016-2017.

⁴¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من النهضة، نقابيين ورجال أعمال، تونس العاصمة، 2016-2017.

III. آلية الإقصاء

إن منظومة السيطرة الاقتصادية والاجتماعية الجهوية التي يحاول التوافق السياسي، بالأساس، المحافظة عليها، تفرض نفسها في عالم الأعمال من خلال آلية إقصاء اجتماعي وإداري صقلتها عقود من التاريخ. وهي تجمع بين تضيق النفاذ إلى التمويل المصرفي والسوق، وبين المحاباة والمحسوبية والزبونية والرشوة والتمييز والجهوية.

أ. النفاذ إلى القروض والسوق: متاهة بيزنطية

كثيرة هي الإجراءات والترتيبات الإدارية الرامية إلى غرلة النفاذ إلى السوق والقروض، وذلك بغاية تمييز أقلية من رجال ونساء الأعمال. وإن كانت غاية السلطات العمومية من هذه الإجراءات غداة الاستقلال هي ضمان الرفاه الاجتماعي وتنمية الإنتاج الوطني والحد من الاستيراد ودعم القدرة الشرائية، فإن جزءاً من الآليات القانونية قد توقف عن لعب الدور الذي أنشئ من أجله.⁴²

تنظّم الدولة اليوم حوالي نصف قطاعات الاقتصاد، ويستوجب الاستثمار في هذه القطاعات موافقة الوزارات المعنية والعديد من الوكالات المختصة.⁴³ ولا يزال حوالي 220 مرسوماً نافذاً، القصد منها "منع الوصول إلى الاقتصاد الوطني."⁴⁴ وتحدد العديد من النصوص (المجلات والقوانين والمراسيم والأوامر والمنشورات) عدد المنافسين في القطاعات المحمية، حيث تتقاسم الاحتكارات العامة والأقطاب الاقتصادية الخاصة السوق.⁴⁵

ويبقى من الصعب جداً إحصاء كل الأطر القانونية وتحسس الطريق في ما أسماه أحد الموظفين الكبار "متاهة الإدارة."⁴⁶ عملياً، وحسب المجالات، فإن المرحلة الفاصلة بين تصميم المشروع وإطلاقه رسمياً تستدعي سنوات عديدة، وهو ما يثبط عزيمة العديد من المستثمرين. فالحصول على التراخيص الضرورية يأخذ وقتاً طويلاً ويتطلب موارد مادية هامة وعلاقات.⁴⁷ لذلك فإن المعدل السنوي للمشاريع التي تولد مئّنة يظل مرتفعاً، فحوالي 90 بالمئة من المشاريع تغلق سنوياً، حسب مسؤول سابق بوكالة النهوض بالاستثمار.⁴⁸

الحصول على القروض، وهو مفتاح الالتحاق بعالم الأعمال، يظل هو أيضاً تقيدياً. فأغلبية البنوك هي إما عمومية أو شبه عمومية وتمثل البنوك الخاصة قلة احتكارية. وتشغل المؤسسات المصرفية بطريقة بيروقراطية، غير مرنة وذات مركزية مفرطة،⁴⁹ كما تتحاشى هذه البنوك المخاطرة وتمول أصحاب المشاريع أصحاب الضمانات غير الرسمية (الانتماء إلى نفس شبكة العلاقات، ابن أو بنت "عائلة" ما، مثلاً) وهذا مضرّ بأصحاب المشاريع الصغيرة. مثلما أشار رجل اقتصاد في منظمة دولية:

⁴² خلال الفترة التي تلت الاستقلال سنة 1956، كرّست تونس سياسة تنموية ذات توجه اشتراكي. وبعد فشل هذه التجربة سنة 1969، خففت الدولة من ضغطها على القطاع الخاص مع وضع إجراءات تنظيمية من أجل مراقبة الأسعار وضبط الأجور مع الأطراف الاجتماعية. انظر:

Abdelmajid Guelmami, *La politique sociale en Tunisie de 1881 à nos jours*, op. cit.

Steffen Hertog, « Is there an Arab Variety of Capitalism? » Economic research Forum, 2016

⁴³ « La Révolution inachevée- Créer des opportunités, des emplois de qualité et de la richesse pour tous les Tunisiens », Revue politique de développement (Banque Mondiale), mai 2014.

⁴⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير سابق للمالية، العاصمة التونسية، تشرين الثاني/نوفمبر، 2016. إلى جانب هذا، يجب الحصول على عديد الموافقات من اللجان الإدارية المختلفة، شهادات جودة، وأخرى للمراقبة التقنية والصحية والنباتية، كل ذلك في إطار حماية المستهلك أو الطفولة، الخ...

⁴⁵ وهذا ينطبق على قانون المنافسة، قانون "التحفيز على الاستثمار" وقانون التجارة والعديد من الإجراءات القطاعية. انظر القانون رقم 36 المؤرخ في 15 أيلول/سبتمبر 2015، المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، والقانون رقم 71 لسنة 2016 المتعلق بالمنافسة أو القانون رقم 59-129 المؤرخ في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1959، الخاص بالتجارة.

« La Révolution inachevée- Créer des opportunités, des emplois de qualité et de la richesse pour tous les Tunisiens », Revue politique de développement (Banque Mondiale)

⁴⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مفتش عام سابق بوزارة الاقتصاد، تونس العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وزيرة التجارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما، باي بريزكلر، اعتبرت قانون الاستثمار التونسي "متاهة بيزنطية" انظر:

"Remarks at the Investment and Entrepreneurship Conference in Tunisia." Department of Commerce, 5 Mars 2015.

⁴⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محامي شركات، العاصمة التونسية، كانون الأول/ديسمبر 2016.

⁴⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

⁴⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء اقتصاديين وكوادر مصرفية، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2016.

إذا طلب مستثمر ينتمي للمناطق الداخلية قرضاً، يجب أن يمرّ مطلبه بالعاصمة. وسيكون حظه في تسلّمه ضعيفاً بسبب عدم مرونة الإدارة ومركزيتها. أضف إلى ذلك أن العديد من أصحاب المصارف يعتبرون الفاعلين الاقتصاديين في الجهات المهمشة غير موثوق بهم.⁵⁰

ب. سلطة موظفي الإدارة التقديرية وشبكات الزبونية

إن كثرة وضبابية الإجراءات الاقتصادية، واستخدامها من طرف موظفي الإدارة، كلها عوامل تعزز شبكات الحماية والزبونية التي تساهم في إحكام غلق المجال الذي يحمي النخبة الاقتصادية التقليدية. ويقدر ما تكون التشريعات تقييدية وغامضة وزاجرة، بقدر ما يكون هامش مناورة الموظفين كبيراً. كما لاحظ خبير مالي، فإن بعض المسؤولين "لا يترددون في اختلاق مناشير أو في طلب وثائق وفقاً لمراسيم غير منشورة لا تستظهر بها الإدارة."⁵¹

غالباً ما يتدرّج الكوادر والأعوان العموميون بالاحترام الصارم للقانون لتجميد أو تسريح مشروع ما، وهم في الواقع يسعون لتطبيق مبدأ "تعطيني، أعطيك". ويجب أن يجازى ذلك الذي "يجمّد" أو "يحرر" مشروعاً بمكافأة مالية أو بخدمة. وهكذا يتم تقديم المساعدة لمن هو قادر على سداد "دين" في مستوى تلك المساعدة، أو أكثر. لذلك يسعى الموظفون إلى ترك الآلة البيروقراطية تتعطل ثم يعيدون تشغيلها عند الطلب بقصد الاستفادة منها: عندما يتقدم شخص معروف ومسنود من قبل شخصيات نافذة أمام الدوائر المختصة، يسدي الأعوان الخدمة بسرعة، وفي غياب ذلك يتركون الأمور عالقة بشكل طبيعي.⁵²

في الحقيقة، هذه المنظومة نتاج للوضع العام في الإدارة: أجور زهيدة، بنية تحتية مهترنة ومعدات مكتبية قديمة، غيابات متكررة، تطبيق حرفي للقانون حين يكون الحريف غير معروف، قرارات شديدة المركزية، تفويض محدود في المستويات الدنيا للمسؤولية، الخ....

فالقانون الجنائي، وهو القلب النابض لترسانة العقوبات الجزائية الحالية، ساري المفعول منذ 1913، حين كانت البلاد ترزح تحت نير الاستعمار. وحتى الفصول التي أثمرته بعد استقلال البلاد في 1956، كانت بغاية دعم سلطة النظام القائم، لذلك يجد التونسيون أنفسهم أمام وضع قانوني غير آمن يتم تطبيقه بصفة تقديرية وغير منتظمة. وهذا الأمر يدفع المواطنين، كل حسب مستواه، إلى وضع استراتيجيات حماية خاصة وفي آخر المطاف إلى الدخول في علاقات تغلب عليها الزبونية.⁵³ فالأحكام القانونية الأكثر قمعاً والموروثة عن سلطة البايات والحماية الفرنسية ونظامي بورقوية وبن علي لازالت سارية المفعول بالرغم من دستور يناير 2014 والمنحى التحرري الذي يتّسم به.⁵⁴

⁵⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، شباط/فبراير 2017.

⁵¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2017.

⁵² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد كبار الموظفين السابقين، العاصمة التونسية، أيلول/سبتمبر 2016.

⁵³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط حقوقي، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير 2017.

⁵⁴ تتولى لجنة وزارية مشتركة تحرير المجلة الجزائرية الجديدة تحت إشراف وزير العدل. من المفروض أن تكون أول مسودة جاهزة خلال شهر أيار/مايو 2017. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل قانون، تونس العاصمة، كانون الأول/ديسمبر 2016.

وهذه الأحكام تطبق حسب السلطة التقديرية للقاضي بناء على "قناعته الشخصية وليس عبر الأدلة".⁵⁵ كل شيء يصبح "مدعاة للمضايقة وحتى للسجن".⁵⁶ لا غرابة إن كان النظام السابق يستعمل هذه القوانين لتصفية حسابات في أوساط الأعمال أو مع المعارضين السياسيين.⁵⁷

ولحماية أنفسهم من تعسف الدولة، ينزع الكثير من المواطنين إما إلى السعي المتواصل للبحث عن أموال تمكنهم من إنشاء شبكة علاقات أو دفع الرشى المطلوبة، وإما إلى دعم أشكال التضامن المختلفة (قطاعية مهنية، نقابية، سياسية، جهوية، عائلية).⁵⁸

كل هذه الأشكال من التضامن تتقاطع وقد ساهمت تاريخياً في نسج شبكات زبونية تتنافس لإيجاد مكان في المؤسسات العمومية والاستفادة من مواردها. وتعمل هذه الشبكات على أساس المحاباة والمحسوبية والنعرات الجهوية: وهي تحمي بعض المواطنين على حساب آخرين، مع استبعاد الأغلبية عما يغمونه من منافع الحياة السياسية والجمعياتية والنقابية والاقتصادية، وبشكل أشمل إدارة الدولة، كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه الشبكات، رغم أنه لا يمكن حصرها في ذلك المجال فقط.⁵⁹

وقد نجح النظام الاستبدادي السابق في حصر عدد هذه الشبكات، حتى وإن دعمها بطريقة غير مباشرة عبر التعسف وتطبيق قوانين قمعية. بهذه الطريقة، وضع بن علي آلية مساومة عبر أجهزة استخبارات ووزارة الداخلية والتجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب المهيمن على الحكم، معززاً بذلك سلطة قوات الأمن وإفلاتهم من العقاب، وكذا بالنسبة إلى التجمعيين.⁶⁰ إذ كما وضّح أحد رجال القانون:

كان بن علي يلعب على عامل الخوف. يترك للسياسيين والنقابيين وكبار رجال الأعمال وكبار الموظفين فرصة الغش وتجاوز القانون، لكن ما أن يتجرؤوا على رفع رؤوسهم حتى يهددهم بالسجن بمقتضى فصول قوانين لا علاقة لها بالسياسة، ولكنها لازالت سارية المفعول إلى الآن.⁶¹

⁵⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أستاذ قانون، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير 2017. حسب الفصل 150 من مجلة الإجراءات الجزائية: "يمكن إثبات الجرائم بأية وسيلة من وسائل الإثبات ما لم ينص القانون على ذلك، ويقضي الحاكم حسب وجدانه الخالص. وإذا لم تقم الحجة، فإنه يحكم بترك سبيل المتهم".

⁵⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شاب صاحب مشروع من العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر 2016. مثلاً: نظرياً، يمكن أن يدخل صاحب مشروع السجن لمجرد حرمانه من ترخيص من أحد أقسام الوزارات أو لأنه تنقصه المراقبة الفنية، تماماً مثل قضية صك بدون رصيد. انظر الفصل 412 مكرر ثانياً من القانون رقم 37-007 المؤرخ في 4 حزيران/يونيو 2007 المنقح والمكمل لبعض أحكام مجلة التجارة والفصل 411 من القانون 19-59 سالف الذكر. الفساد الصغير، رغم وجوده في أغلب المؤسسات التونسية، يعاقب عليه بعشر سنوات سجناً. انظر الفصل 96 من مجلة الجزائية (معدل بالقانون رقم 85-85 المؤرخ في 11 آب/أغسطس 1985). نظرياً، يؤدي التهرب الضريبي إلى السجن، رغم أن أغلب التونسيين لا يدفعون الضرائب مثلما يقتضيه القانون. انظر القانون رقم 0082-2000 المؤرخ في 9 آب/أغسطس 2000 والخاص بالنصوص التشريعية التي تحدد حقوق والتزامات دافع الضرائب والإجراءات المتصلة المحددة للمراقبة والنزاعات. تحت عنوان "مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية". انظر القانون رقم 46-2005 المؤرخ في 6 حزيران/يونيو 2005 بشأن الموافقة على إعادة تنظيم بعض أحكام مجلة الجزائية لسنة 1913) وصياغتها. تنظيم صرف العملة هو أيضاً صارم ويمنع المواطن التونسي أو المقيم في تونس من امتلاك عملة أجنبية دون إعلام ويقيد كذلك مبلغها. انظر القانون رقم 76-18 المؤرخ في 21 كانون الثاني/يناير 1976، الخاص بإعادة صياغة وتدوين التشريعات الخاصة بالصرف والتجارة الخارجية التي تحكم العلاقات بين تونس والدول الأجنبية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، وموظفين كبار، ومختص في الجبائية، تونس العاصمة، 2015-2016. الفصل 412 مكرر من القانون 37 لسنة 2007، الذي يعدل ويكمل بعض أحكام مجلة التجارة، وكذلك الفصل 411 من القانون رقم 59-129 السابق الذكر.

⁵⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين كبار، وعناصر من قوات الأمن ومن حزب زين العابدين بن علي، تونس العاصمة، 2014-2016. انظر: Béatrice Hibou, *La force de l'obéissance* (Paris 2006).
⁵⁸ مثلاً، يتحاشى موظف ديوانة الدخول في هذا النوع من النشاط خوفاً من أن تحوم حوله شكوك الفساد، ويختار تجارة العقارات أو الدخول في تجارة تحت اسم مستعار أو بناء منزل تستغرق أشغاله عدة سنوات. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، وكوادر بوزارة الداخلية ونشطاء في الجمعيات، تونس العاصمة، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر 2016.

⁵⁹ Giorgio Blundo et Pierre Olivier de Sardan, *Everyday Corruption and the State: Citizens and Public Officials in Africa* (Chicago, 2006).

⁶⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سابق بالتجمع الدستوري الديمقراطي، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2015. يروي العديد من النقابيين النكات حول الصعوبات التي يجدها بن علي في مراقبة شخص لا يحب النساء والكحول والمال. في هذه الحالة "لا يجد النظام بُدّاً" من اتهامه بأنه إسلامي، وتكون النتيجة نفسها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نقابيين، تونس العاصمة، حزيران/يونيو 2015.

⁶¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع رجل قانون، تونس العاصمة، كانون الأول/ديسمبر 2016. يترك النظام لكوادر من القطاع العمومي فرصة القيام باختلاسات ثم يهددهم بالسجن بتهمة الفساد، وفي نفس الآن تقع ترقيتهم. بذلك يضمن النظام إخلاصهم. ويطبق هؤلاء حرفياً كل التعليمات التي تأتي من رؤسائهم الذين لهم "إمكانية الوصول إلى ملفاتهم الخاصة". "موظفو الإدارة الذين يرتكبون مخالفات لهم أكثر حظوظ في الارتقاء وينتهون بتكوين كتلتات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول محلي سابق، ولاية مدنين، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2016.

كثيراً ما تولى التجمع الدستوري الديمقراطي (الذي تم حلّه في آذار/مارس 2011) التحكيم في الصراعات بين شبكات الزبونية بالقوة والاستفزاز والمال، أساساً عبر صناديق الدعم التابعة للإدارات المركزية والجهوية والمحلية وكذلك عبر العدد الضخم من الجمعيات الموالية له.

بعد مغادرة بن علي، تفككت هذه المنظومة وأصبحت الحريات العامة محترمة نسبياً، ولكن القوانين القمعية لازالت سارية المفعول، مما يدفع بالكثير من المسؤولين السياسيين ورجال ونساء الأعمال إلى محاولة إعادة إنتاج آلية الابتزاز التي وُجدت زمن الديكتاتورية، وذلك في مجال نفوذهم.⁶²

المال والأشكال المختلفة للتضامن هي عوامل حماية جيدة، وهذا ما يدعم شبكات الزبونية، التي لم يتوقف اندفاعها. فاستغلال المناصب والمتاجرة بالنفوذ والفساد المالي، كلها في طور التوسع، مما يعزز مناخ الارتباك الاقتصادي، وهو بدوره يغري بعودة الديكتاتورية التي كانت ضامنة لبعض الدراية لمحيط الأعمال وكانت توحى للرأي العام بأنها قادرة على إدارة الصراعات الاجتماعية والاقتصادية بمنهجية والحال أنها تسعى لإخفائها.

ج. تشكل النخب والنعرات الجهوية

إن السلطة التقديرية المجحفة للبيروقراطية تنتج الإقصاء الاقتصادي، وقد بررته وغدّته سياسات التمييز التي دأبت عليها أغلب القيادات السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال سنة 1956. في ذلك الوقت، تقمص المناضلون، الذين كانوا رأس حربة الحركة الوطنية، قيادة جهاز الدولة، وكانوا في أغلبهم ينحدرون من المناطق الساحلية، وهي مناطق فلاحية لم تتأثر كثيراً بوجود الاستعمار ومزدهرة اقتصادياً. خلال فترة الحماية الفرنسية، تمكن بعض أهالي تلك المناطق من الوصول إلى التعليم مزدوج اللغة والحصول على مناصب وسطية في الوظيفة العمومية أو مزاوله مهن حرة.

كوّن هؤلاء نخبة سياسية جديدة بعد الاستقلال وقوضوا أسس سلطة النخبة التقليدية (الأرستقراطية العقارية، البرجوازية التجارية الحضرية) مع الإبقاء على بعض التعامل معها.

أما التونسيون من باقي البلاد (باستثناء أولئك الذين يقطنون داخل أسوار المناطق الحضرية القديمة)، أي سكان المناطق الداخلية محدودة التنمية، فإنهم كانوا في أغلبهم من قبائل رُحّل كانت في طريقها إلى التوطن.⁶³ بعضهم تمكن من الوصول إلى مناصب سياسية مهمة، ولكن الأغلبية بقيت في أسفل السلم الاجتماعي.

وفي نفس الوقت، رُسِّخ في الأذهان ترتيب أخلاقي للتونسيين حسب تقبلهم "للحديث" يستعيد الخطاب الاستعماري. هذا الترتيب لا يقع التداول فيه ضمن الطبقة السياسية لأن السلطة الاستبدادية كانت تعتبره خطراً على الوحدة الوطنية، وكان هذا الخطاب يقدّم في قمة الترتيب سكان الساحل ككادحين ومنفتحين على التغيير، وفي الوسط نجد النخب التقليدية (المسماة بـ "البلدية") وهم "متحضرين" ومعتدلون لكنهم محافظون وينتمون إلى الماضي. ثم وفي آخر السلم، يأتي المنحدرون من قبائل الرّحل في الجهات الداخلية ويصنّفون على أساس أنهم مشاكسون وتمرّدون، وحتى رؤوس فتنة بالنسبة لسكان الجنوب.⁶⁴

خلال سنوات 1960-1970، مكّنت المدرسة الحديثة العديد من المواطنين، مهما كان ترتيبهم التمييزي أنف الذكر، من الوصول إلى مراتب مهمة في الوظيفة العمومية. ولكن منذ ثمانينيات القرن الماضي، تصلّب الترتيب الضمني للمواطنين لينحصر في الأصول العائلية والوجاهة وتقلص معه الارتقاء الاجتماعي.

وقد شحّت الانتدابات في القطاع العمومي دون أن تحفّز الدولة القطاع الخاص بما فيه الكفاية ودون أن تضع له آليات حماية اجتماعية بنفس جاذبية القطاع العمومي، الذي يعتبره التونسيون مصعدهم الاجتماعي.⁶⁵

⁶² أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية المذكورين سابقاً: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد ؛ *Reforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*.

⁶³ يستشف الانتماء العائلي إلى وسط المدينة العتيقة (في العاصمة، القيروان، وصفاقس أساساً)، أي داخل الأسوار، من خلال الاسم العائلي، وكذلك الانحدار من عائلة تركية أو أندلسية ويعبر عن تميّز اجتماعي باعتبار القرابة من النخبة التقليدية.

⁶⁴ تعني كلمة "بُدّي" البرجوازي الذي يقطن العاصمة أو داخل المدينة العتيقة ويشغل بمهنة عادة ما تكون حضرية (مثل الصناعات التقليدية، التجارة، الخ...). الكلمة تستعمل في تونس للإشارة لعائلات النخب القديمة.

⁶⁵ أنظر التقرير سالف الذكر:

ومع دفع أعداد من أصحاب الشهادات إلى الوظيفة العمومية في الوقت الذي تتقلص فيه المنصب الشاغرة، ازداد الإدراك بدور المحاباة في الشغل، وبدأت طوابير الانتظار لشغل وظيفي تطول وهو ما شجّع المحسوبية والنعرة الجهوية. وكما فسّر ذلك مسؤول كبير:

العلاقات السياسية والزبونية التي تراكمت منذ بداية الستينيات مكنت العائلات الساحلية وحلفاءها الحضر من التمرکز في أعلى هرم السلطة وإحكام غلق الاقتصاد لصالحها عبر تشريعات على المقاس.⁶⁶

هذا الغلق حوّل جزءاً من النشاط الاقتصادي إلى خارج الاقتصاد المنظم. فالتهرب عبر الحدود تكثّف ومعه ازدادت رقعة التفاوت الجهوي اتساعاً، وذلك ما يغذي الشعور بالتمهيش والغبن لدى العديد من المواطنين. وللتذكير فإن هذه المشاعر كانت إحدى أسباب انتفاضة 2010-2011.⁶⁷

وحسب شريحة من التونسيين، فإن خطأً فاصلاً يفرق دائماً بين فئتين اجتماعيتين وجهويتين، وهما أيضاً مقسمتان تقسيمياً بيئياً، وواحدة منهما تسيطر على "دوائر القرار" الاقتصادي. وفقاً لهذا التقسيم، يوجد في أعلى السلم أهالي السواحل "المنستير وحمّام سوسة والمهدية" الذين يزودون مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية والمشاريع الكبرى ذات العماد العائلي في القطاعات المحمية بمعظم المسؤولين.⁶⁸ وتضم هذه الفئة أيضاً "الصفافسية"، الموجودين خاصة في القطاع المصرفي، وكذلك تجار جربة وتوزر الأثرياء، المنحدرين من عائلات كبار مالكي الأراضي في الجنوب، والذين يوجد مسؤولون منهم في نقابة الأعراف، وأيضاً "بلدية" تونس العاصمة "الموجودين أكثر فأكثر على المستويين الاقتصادي والسياسي منذ الثورة وخاصة بعد فوز الباجي قائد السبسي ونداء تونس في انتخابات 2014".⁶⁹

في المقابل، يوجد في الأسفل، التونسيون المنحدرون من قبائل رُحل في داخل البلاد، أولئك الذين يسمون أحياناً بازدراء "الجبورة" و"الأقعار" و"جماعة ورا البلايك" (خلف لوحات مداخل المدن)، أي سكان الأرياف. أغلب هؤلاء انضموا إلى القطاع العمومي، أو يعيشون من التجارة الموازية في الجهات المهمشة أو في المناطق المحيطة بالمدن أو يشكلون طبقة صاعدة لرجال أعمال بالقطاع المنظم وغير المنظم.

ورغم أن دستور كانون الثاني/يناير 2014 ينص على التمييز الإيجابي لتحقيق التوازن بين الجهات ورغم أن القانون 53 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2013، الذي يحدد مهام العدالة الانتقالية، يوسّع صفة الضحية لتشمل الجهة إلى جانب الشخص، فإن حالة من "العنصرية الاجتماعية والجهوية" لازالت مستمرة.⁷⁰ وتنعكس في العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين من الجهات الداخلية والإدارة العمومية،⁷¹ فالاقتصاد المبني على الجهوية هو أيضاً حقيقة واقعة.⁷²

في سنة 2015، مثلاً، أوقف والي ينتمي لجهة محظوظة مشاريع تنمية في الجهة الأقل حظاً التي يمارس فيها مهامه، وذلك لأن تلك المشاريع كانت ستنافس مشاريع جهته الأصلية.⁷³

⁶⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقب مالي، تونس، أكتوبر 2016.

⁶⁷ انظر le rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord de Crisis Group N°124, Tunisie : relever les défis économiques et sociaux, 6 juin 2012.

⁶⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع موظف كبير، أيلول/سبتمبر 2016.

⁶⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سياسي، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016. كل جزء من هذه النخب يغذي إحباطاته الخاصة تجاه الساحل، الذي هو، بدوره، غير متجانس ومنقسم أساساً بين المنستير (مسقط رأس الحبيب بورقيبة) وحمّام سوسة (مكان ولادة بن علي). وكما لاحظ ذلك أستاذ تاريخ: "يعتبر أهالي صفافس أنفسهم، تاريخياً، مهمشين من قبل سكان الساحل. ويشعر سكان العاصمة ببعض المرارة نتيجة استبعادهم من طرف سكان الساحل بعد الاستقلال. أما سكان جربة فيعتقدون أن الدولة أبعدهم من السلطة العمومية لأن صالح بن يوسف، الذي كان يناقش بورقيبة سنوات الخمسينيات، هو من أصلي الجزيرة: مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2016. الباجي قائد السبسي، الرئيس التونسي ينتمي إلى النخبة التقليدية من سكان العاصمة، تماماً، مثل رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، الذي تربطه به علاقة قرابة. ولأول مرة في تاريخ تونس المعاصر، لا يرأس الوزارات السيادية وزير أصيل الساحل، وهذا يعني بالنسبة لرجال أعمال من الجهة أن سكان العاصمة يتأرون من سكان الساحل: مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سياسي، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016.

⁷⁰ انظر القانون رقم 53-2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

⁷¹ الفصل 12 من الدستور التونسي ينص على أن "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن الجهوي، استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي. الدستور التونسي، 26 كانون الثاني/يناير 2014. في حزيران/يونيو 2015، تقدمت منظمات للمجتمع المدني بملف إلى هيئة الحقيقة والكرامة باسم جهة القصرين، كجهة ضحية. تقرير مجموعة الأزمات، "تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد"، مرجع سابق.

⁷² التقرير سالف الذكر: Disparités régionales, état des lieux d'une discrimination.

و "Il existe un racisme social en Tunisie" Le Monde, Février 2016

⁷³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016.

بالإضافة إلى ذلك وكما لاحظ مسؤول سياسي سابق في مدين حول الموضوع:

عادة، إن لم تكن لك وساطة، وتريد الإفراج عن مشروع، لا بد أن تدفع. لكن إذا لم يتكفل شخص بالتدخل لفائدتك أو إن لم يكن لك المال الكافي، فلا يمكنك فعل شيء. عندئذ لا بد أن يكون لك شريك، ومن المستحسن أن يكون من الساحل، لكن يبقى السؤال من هو؟ هناك العديد من المشاريع لمصحات خاصة من أجل معالجة الجرحى الليبيين في الجنوب، لكن سكان الساحل والعاصمة وصفاقس يوقفونها لكي يمنعوا المنافسة، فالحصول على ترخيص أمر مستحيل.⁷⁴

بعض نقابيين اتحاد الصناعة والتجارة صرحوا بأنهم تحركوا من أجل تخفيف الإجراءات البيروقراطية وفتح السوق، وبالتالي، إضعاف هذه المنظومة الإقصائية والتمييزية.⁷⁵ ولكن أغلب التشريعات القطاعية التي تغذي هذه المنظومة لازالت قائمة (تراخيص، كراسات شروط محددة من قبل الوزارات المعنية)، وذلك رغم صدور قانون المنافسة الجديد ومجلة التشجيع على الاستثمار الجديدة اللذان يحتويان على فصول أكثر انفتاحاً.⁷⁶

ولن نتوصل للجان الوزارية المشتركة التي تحاول تحديد الإجراءات القانونية التي تعيق الوصول إلى الاقتصاد المنظم وتبسيطها، إلى إنهاء أشغالها، إذ يمارس العديد من الموظفين الإداريين وأصحاب المشاريع ضغوطاً حتى لا يحصل ذلك.⁷⁷ فمجموعة العائلات التقليدية النافذة تطالب بمزيد من الحرية للحصول على مشاريع في قطاعات تسعى إلى غزوها، وفي نفس الآن يصارعون من أجل أحكام غلق القطاعات المحمية أو التنافسية التي يعملون بها والإبقاء على حوافزهم الضريبية.⁷⁸

في أغلب الأحيان، يدافع رجال ونساء الأعمال عن مصالحهم المتبادلة بضاووة ويوجد الأكثر نفوذاً منهم في حوالي مئة مجلس إدارة، تشمل أغلب المؤسسات العمومية والخاصة، بداية من البنك المركزي، مروراً بالمؤسسات المصرفية والمكاتب الحكومية وفي آخر السلسلة، الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وأهم المشاريع الخاصة.⁷⁹ يقيم العديد منهم علاقات زبونية مع كوادرات الإدارة العمومية (في وزارات الداخلية والعدل والمالية) وكذلك مع أعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام وعمادة المحامين.⁸⁰

إن التكتلات الاحتكارية الرامية إلى إبعاد المنافسين في المناقصات العمومية وتجميد مشاريع التنمية وترهيب أصحاب المشاريع من خارج الدائرة هي أمور شائعة.⁸¹ وكما يوضحه أحد كبار الموظفين:

عندما يحاول صاحب مشروع بعث نشاط في جهته، أي في فضاء خال من المشاريع، يتصل به رجل أعمال ينشط في نفس القطاع من العاصمة أو من المناطق الساحلية ليقول له "لماذا تريد اقتحام هذا

⁷⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات تونس العاصمة، تموز/يوليو 2016. كادر أممي سابق قال أيضاً: "إذا أعطيت مليون دينار إلى أحد سكان الساحل فإنه سيستثمره، لأن لدى هؤلاء عقلية الاستثمار في الأعمال، أما إذا أعطيتهم إلى أحد سكان القصرين، فإنه سيفقه، لأن هؤلاء هم أولاً وقبل كل شيء مستهلكين، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁷⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، أعضاء باتحاد الصناعة والتجارة، تونس العاصمة، حيزران/يونيو – تشرين الثاني/نوفمبر 2016. يضيف وزير مالية سابق أن رجال الأعمال الحاليين لا يخشون منافسة الوافدين الجدد. "رجال الأعمال الذين يقتحمون عالم الاقتصاد لا يمثلون تهديداً للقدامى. لكن كيف ينوي هؤلاء الدخول في قطاع الصناعة مثلاً؟ هناك حواجز مرتبطة بالخبرة. هناك مجموعة راكمت علاقات خارجية، وأخرى في المجال النقدي، الخ..." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير 2017.

⁷⁶ قانون رقم 36-2015 وقانون رقم 71-2016، اللذان سبق ذكرهما.

⁷⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين كبار ومسؤولين سياسيين، آب/أغسطس – تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁷⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، محامين، وزير سابق، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر 2016.

⁷⁹ كما يشير محامي شركات فإنه: "يمكن لاتحاد الصناعة والتجارة أن يعترض على وزير أو كاتب دولة أو مدير عام. إذ عبر نقابة الأعراف، يمكن لرجال الأعمال الذين يمولون الأحزاب السياسية تهديد أحد أعضاء الحكومة أو موظف كبير بالعزل في حالة عدم الخضوع إلى رغبته في قبول أو رفض مشروع." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، كانون الثاني/يناير 2017.

⁸⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، وموظفين كبار، ومسؤولين سياسيين، تونس العاصمة، 2016.

⁸¹ مثلما لاحظ مسؤول بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فإن "الإدارة على علاقة بالمجموعات" المافبوزية"، خاصة في ميدان الشراء في العقود العمومية. وهذا ينطبق على كل شيء: ابتداء من قارورة الماء التي تعيد طريق سيارة، وهو ما يخص نصف ميزانية الدولة، أي حوالي 15 مليار دينار. المناقصات العمومية تتناقش في المجالس الوزارية المضيقية، ولكن التجاوزات تحدث، خاصة، عند تنفيذ عقود الشراء. هنا، بعض رجال الأعمال لهم دراية أكبر بالواقع بسبب علاقاتهم بالإدارة العمومية." مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016، ومع رجال أعمال متورطين في بعض النشاطات التهربية، سكان من ولايتي القصرين ومندنين، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2016.

المجال؟ إذا أردت أن تستثمر، فافعل ذلك في مشروع، ولكن ابتعد عن مجالي " البقية يمكن توقعها: إن لم يرضخ، فإن مشروعه سيتوقف بطريقة أو بأخرى.⁸²

العديد من الفاعلين الاقتصاديين الذين يشتغلون على المناطق الحدودية والمتورطين في التجارة الموازية يشيرون إلى أن رجال أعمال أثرياء في العاصمة والساحل وكذلك سياسيين وموظفي إدارات ورجال جمارك يعرفون عملهم عن قصد. بعض من رجال الجمارك يستفيدون من المبالغ المالية التي يدفعها المهربون كرشى ومرتبات إضافية.⁸³ وبصورة أعم، يصف أصحاب المشاريع من الجهات الحدودية العلاقة الاقتصادية بين العاصمة والساحل من ناحية وجهات البلاد الداخلية من ناحية أخرى بأنها علاقة غير متكافئة بين مركز منتوّر وأطراف تشكو غياب النمو. وكما قال رئيس شبكة تهريب:

نحن لسنا أكثر من مكان حدودي، منطقة عبور. ندخل منتجات من الجزائر إلى أراضينا وبعد ذلك تحقق المجموعات التجارية الكبرى الأرباح من بضاعتنا. نتعامل معهم عبر الوسطاء ولكن يفتون انتباهنا إلى أنه يمكنهم عرقلة نشاطنا لأنهم مقربون من المدراء الكبار للجمارك. فهم لا يريدوننا أن نتحرر من وصايتهم. ذات مرة أوقف رجل أعمال من الساحل إحدى شاحناتي وهاتفني ليقول لي: "أرأيت ما يمكننا فعله؟ في المرة القادمة، كُن أقل جشعا في تحديد الأسعار."⁸⁴

بالنسبة لعدد من الفاعلين الاقتصاديين في المناطق المهمشة، يبقى تعزيز الروابط مع السلطة المركزية هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى الاقتصاد المنظم أو زيادة أرباحهم.⁸⁵ ومثلما أشار رجل أعمال من مدنين، "فإن هؤلاء لا يتورعون عن سحق أشقائهم إن اقتضى الأمر، للوصول إلى تلك الغاية."⁸⁶

إن آلية الإقصاء الاجتماعي والإداري تعيد إنتاج اللامساواة في التنمية بين الجهات وتتعمق معها الصراعات بين النخبة الاقتصادية القديمة وطبقة رجال الأعمال الصاعدة، على خلفية صعود الزبونية واستغلال النفوذ.

⁸² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مهربين، ومع سكان من ولاية القصرين، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2016.

⁸³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القصرين، أيلول/سبتمبر 2016.

⁸⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القصرين، أيلول/سبتمبر 2016.

⁸⁵ مقابلة مع رجل أعمال شاب من تطاوين، ومع رؤساء مؤسسات ومهربين من داخل البلاد، تونس العاصمة، القصرين، مدنين، 2016.

⁸⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، آب/أغسطس 2016. يقيم جزء من النخبة الاقتصادية التقليدية داخل البلاد وينحدرون من عائلات كبار أو متوسطي المالكن العقاريين (النخبة التقليدية القديمة) الذين ربط أحفادهم شبكات زبونية خلال دراساتهم الثانوية أو الجامعية في العاصمة وكونوا احتكارات في ميدان نشاطهم بسبب قربهم من النظام القائم. كما جاء على لسان رجل أعمال من صفاقس: " يعتبرون مسقط رأسهم ملكيتهم الخاصة، ويرأسون جمعيات تنمية محلية. بإمكانهم تجنيد منحرفين لتعطيل المشاريع أو ابتزاز أولئك الذين يتمكنون من تنفيذها." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، آب/أغسطس 2016. ونفس الشيء، فإن الصاعدين من رجال الأعمال لا يتورعون عن وضع العقبات لبعضهم البعض. مثلاً، وقع تعطيل مشروع لمنطقة حرة على مساحة 130 هكتار مهددة من عائلات من القصرين منذ 2015، من طرف مسؤول إداري من الجهة قريب من قائد شبكة تهريب على الحدود لأنه لم يجد نصيبه " في المشروع. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، القصرين، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

IV. تخلص الاقتصاد من السياسة لحماية الدولة

يجب فتح باب المنافسة الاقتصادية لكل التونسيين وجعلها عادلة بينهم واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وذلك حماية للسلطات العمومية من الشبكات الزبونية. بهذه الطريقة يمكن تحرير الدولة من "سماسرة السياسة ومن تأثيرات التشريعات الاعتبائية والمصالح الطفيلية".⁸⁷

أ. نحو زبونية الدولة؟

في نهاية 2014، أفضى فوز حزب نداء تونس ورئيسه الباجي قائد السبسي إلى انفراط وحدة المصالح الطرفية التي تكونت لمقاومة الترويك (2011-2014)، ومنذ ذلك التاريخ، ما انفكت الانقسامات الأتجارية والجهوية تتعمق في سياق لا تحترم فيه الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية.⁸⁸ لقد دخل العديد من منتسبي هذا الحزب إلى السياسة بطريقة مباشرة (المناصب النيابية) أو بطريقة غير مباشرة (تمويل أحزاب، أو أجزاء من الأحزاب)، وهو ما يغذي استغلال النفوذ في صلب أهم مراكز السلطة (القصر الرئاسي، رئاسة الحكومة والبرلمان).⁸⁹

عشرات من رجال ونساء الأعمال انتخبوا على قائمات نداء تونس، الحزب الوطني الحر وآفاق تونس (أهم التشكيلات السياسية في شبكات الأعمال) وهم حالياً في مجلس نواب الشعب.⁹⁰ ويتمتع النواب بالحصانة البرلمانية وليس مطلوب منهم التصريح بممتلكاتهم، مثلما هو الحال بالنسبة لموظفي الحكومة والإطارات العليا.⁹¹

مجلس نواب الشعب، بدوره، "يمثل مركز التقاء شبكات الزبونية"، هكذا صرح مسؤول سياسي قديم.⁹² ويجمع رجال أعمال وكوادر عليا ومناضلون سياسيون ونقابيون أن العديد من النواب قد أصبحوا مختصين في السمسة والوساطة في الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، وحسب نفس هذه المصادر، فإن الفاعلين الاقتصاديين، أولئك الذين مولوا الحملة الانتخابية لبعض الأحزاب يؤثرون في تعيين الوزراء وكتاب الدولة وكوادر الإدارات المركزية والجهوية والمحلية، بما فيها كوادر الجمارك وقيادات قوات الأمن الداخلي.

وما أن يتولى هؤلاء مناصبهم حتى يردون المعروف إلى رجال ونساء الأعمال الذين ساهموا في تعيينهم، وذلك عبر تسهيل أو إيقاف المشاريع الاقتصادية، حسب الطلب. بالنسبة للبعض الأخر، وكما كان الحال في عهد الديكتاتورية، فإنهم يذعنون لمطالب الفاعلين الاقتصاديين، خوفاً من فضح ملفاتهم الأخلاقية أو تهربهم الضريبي أو فسادهم المالي، والبعض يفعل ذلك خوفاً من العزل أو حتى على سبيل سداد دين.⁹³

وتخضع جُل شبكات الزبونية هذه لسيطرة النخبة الاقتصادية التقليدية، وذلك بالرغم من أن عدم الاستقرار الحكومي يجعل العديد من عناصرها الفاعلة في المؤسسات العمومية خاضعة لإمكانية التغيير.⁹⁴

⁸⁷ Hernando de Soto, *The Other Path: The Economic Answer to Terrorism*, New York, 1989.

⁸⁸ تبقى مسألة تمويل الأحزاب السياسية تفتقر إلى الشفافية وذلك بالرغم من وجود قانون يحدد ذلك صدر سنة 2011 ويضع حساباتهم تحت مراقبة صارمة. حسب مرسوم القانون رقم 87-2011 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011، المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، فإن التنظيمات السياسية مطالبة بتقديم تقرير مالي سنوي إلى دائرة المحاسبات. لكن أغلب التنظيمات لا تفعل ذلك. ومثلما لاحظ ممثل لجمعية مستقلة مختصة في مكافحة الفساد، "فإن النهضة لم تصرح بتمويلاتها أبداً وكذلك الشأن بالنسبة لنداء تونس منذ 2014".

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤولين سياسيين، ورجال أعمال وموظفين كبار، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير 2017.

⁹⁰ يقول أحد أعضاء منظمة غير حكومية مختصة في مكافحة الفساد "عديدة هي حالات تضارب المصالح لكن يصعب تحديدها، فالنواب لا يصرحون بأي شيء." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير 2017.

⁹¹ لا يزال القانون رقم 87-87 المؤرخ في 10 نيسان/أبريل 1987، المتعلق بالتصريح على الشرف بالنسبة لأعضاء الحكومة وبعض الأصناف من الموظفين العموميين ساري المفعول ولكنه لا يشمل أعضاء مجلس نواب الشعب، ولا الهيئات الدستورية، وذلك رغم أن الفصل 11 من الدستور يدعو إلى ذلك.

⁹² مقابلة مع مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

⁹³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، وموظفين كبار، ونشطاء سياسيين ونقابيين، تونس، آب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر 2016.

⁹⁴ تتألفت خمس حكومات خلال أربع سنوات ونيف.

لكن يجد نساء ورجال الأعمال المنحدرين من المناطق المهمشة صعوبات كبيرة في ربط علاقات سياسية وإدارية دائمة مع هذه الشبكات والاستفادة من خدماتها مقابل رشوي،⁹⁵ فالقليل من أولئك الذين ظفروا بمكانة اقتصادية مرموقة بعد سقوط بن علي يعملون لحسابهم الخاص، داعمين، بأكثر قوة، زيونية المؤسسات العمومية وموصدين الأبواب في وجه نساء ورجال الأعمال الصاعدين.

ب. مقاومة الفساد: ضرورة ملحة

لقد أصبح اليوم تحجيم دور شبكات الزيونية ضرورة ملحة وكذلك الشأن بالنسبة لتقليص الفساد ولكن ذلك يتطلب إرادة سياسية، غائبة اليوم أو تكاد. ورغم أن الحكومة تعتبر أن مقاومة الفساد من أولوياتها، فإن الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد تفتقر إلى السند السياسي وإلى الموارد المادية الكافية،⁹⁶ لذلك فرئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس نواب الشعب مطالبون بتنفيذ وتمويل ومتابعة تطبيق استراتيجية هذه الهيئة، وذلك بتمكينها من الموارد البشرية والمالية المطلوبة.⁹⁷

ويبقى القضاء نهائياً على استغلال النفوذ أمراً بعيد المنال، لكن، على أرض الواقع، يمكن تأطيره بتشريعات تقنّن نشاطات اللوبي الاقتصادي ويمكن كذلك الحد من تأثير شبكات الزيونية، وكبدائية، فإن التنظيمات السياسية مطالبة بتقديم تقاريرها المالية إلى دائرة المحاسبات.⁹⁸ ويجب كذلك توسيع دائرة الإعلان عن الممتلكات لتشمل أعضاء الحكومة والموظفين الكبار في البرلمان وأعضاء مكتب رئاسة الجمهورية.⁹⁹

علاوة على ذلك، يجب تبسيط الإجراءات الإدارية في المجال الاقتصادي وإلغاء الترتيبات القانونية الزاجرة والسالبة للحرية وأساساً المجلة الجزائية ومجلة الإجراءات الجزائية التي هي قيد التحرير.¹⁰⁰ ذلك يمكن من تقليص السلطة التقديرية لموظفي الإدارة ويحافظ على نظافة اليد ويواجه نظام الإقصاء الإداري والسيطرة الاجتماعية والجهوية، وذلك عبر محاربة أهم العناصر التي تطيل أمده.

ج. إطلاق مبادرة لحوار اقتصادي وطني

تتصادم جملة التدابير هذه مع مصالح الأقطاب الاحتكارية الخاصة، وإحدى أسباب غياب الإرادة السياسية يكمن في أن جزءاً مهماً من القيادات السياسية مرتبطة بشكل أو بآخر بهؤلاء الاحتكاريين ولذلك لا يرغبون في أن تحقق الإصلاحات نتائجها المرجوة. وحسب موظف كبير فإن:

العديد من أصحاب المشاريع هم الآن يصدّد تحويل أموالهم إلى الخارج، وستتجه البلاد نحو الإفلاس، عند ذلك يعود هؤلاء كمنفذين لتونس، عبر الزيادات في الأجور وخلق مناصب شغل في الجهات الداخلية الخ... وسيقولون: "اتركونا نعمل ولا تحدثونا مجدداً عن الشفافية والمنافسة، وتغيير الآلية القائمة والمسّ بامتياز اتنا." وفي آخر المطاف، سيحكمون إغلاق ما تبقى من القطاعات الاقتصادية، مسنودين في ذلك من ديكتاتورية جديدة أو ديمقراطية شكلية. الآن، هم يتعمدون تعفين الأوضاع لأنه، بالنسبة إليهم، يجب أن يتقبل اللاوعي الجماعي استحالة تغيير هذا النظام، حتى بالنسبة للأجيال القادمة.¹⁰¹

⁹⁵ يقول مهرب ثري من غرب البلاد: "لا تهتم الكتل السياسية النافذة والحكومات إلا بأخذ أموالنا، فالموظفون يعتبروننا بنوك متنقلة. تعطي أموالنا لهذا وذاك وفي آخر المطاف لا تحصل على شيء. بعد كل تعديل وزاري، عليك إعادة الكرة من جديد." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مهرب، جهة القصرين، القصرين، أيلول/سبتمبر 2016.

⁹⁶ مكافحة الفساد هي أحد المحاور الستة "لوثيقة قرطاج" الموقعة من طرف أهم القوى السياسية والنقابية والتي تضبط أولويات حكومة الوحدة الوطنية. خلال شهر آب/أغسطس 2016، قال يوسف الشاهد، رئيس الحكومة، إنه يجب مواجهة لوبيات الفساد، التي ما فتئت تقوى وتقاوم محاولات الإصلاح، وذلك من أجل تحسين الوضع الاقتصادي.

"Youssef Chahed déterminé à lutter contre les lobbies de la corruption", kapitalis.com, 26 aout 2016.

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شوقي الطيب، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أيلول/سبتمبر 2016، تونس العاصمة.

⁹⁷ يوم 9 كانون الأول/ديسمبر قدمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد استراتيجية وطنية متكاملة للوقاية ومكافحة الفساد منسجمة مع المعاهدة الدولية التي وقعتها تونس سنة 2008. وتؤكد الوثيقة، أساساً، على ضرورة دعم الإرادة السياسية في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز الشغل في الوظيفة العمومية بأشخاص يستجيبون إلى معايير الكفاءة والنزاهة وتبسيط الإجراءات الإدارية، إذ إنها بصيغتها المعقدة حالياً تشجع الكوادر والموظفين على الفساد، انظر "الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد." آخر خبر، 9

كانون الأول/ديسمبر 2016 (www.akherkhabar.com)

⁹⁸ مرسوم قانون رقم 87-2011، سبق ذكره.

⁹⁹ مما يتطلب تعديل القانون رقم 87-17، الذي سبق ذكره.

¹⁰⁰ الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، مرجع سابق، تؤكد على تبسيط الإجراءات الإدارية.

¹⁰¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016.

إن دعم الإرادة السياسية التي تمكن من مواجهة ناجعة للفساد تستوجب حالياً البحث عن طريقة مبتكرة، حتى وإن اقتضى الأمر زعزعة المحرمات، إذ على الحكومة ورئاسة الجمهورية وأهم القوى السياسية والنقابية والجمعياتية الشروع في حوار اقتصادي وطني معمق مع أهم الفاعلين الاقتصاديين النافذين في البلاد، أي حوالي 300 شخص، يساهمون اليوم في عرقلة الإجراءات الهادفة لتطويق الظاهرة.

ورغم المخاطر التي تحملها مثل هذه المبادرة، حيث يمكن أن تعطي شرعية ومصداقية لأشخاص يعمل العديد منهم خارج إطار القانون أو هم ملاحقون جزائياً، فإنها تبقى – للأسف – ضرورية بسبب شلل الإصلاحات، نظراً للتأثير المتنامي "لرجال الظل" هؤلاء.

وسيكون الهدف من هذا الحوار البحث في أصل المشكلة، وهو ضرورة أن يفسح مجال المنافسة الاقتصادية وأن تصبح أكثر شفافية أمام الفاعلين الاقتصاديين الجدد القادمين من الجهات الداخلية. وفي سياق هذا الحوار، يجب أن تقبل النخب الاقتصادية التقليدية بترك أبواب القروض والسوق مفتوحة أمام نساء ورجال الأعمال الصاعدين.

ورغم التردد، فإن حواراً من هذا القبيل يُطرح، هنا وهناك، في المشهد السياسي والاقتصادي.¹⁰² إذ يعتقد العديد من القيادات الحالية والسابقة أن نساء ورجال الأعمال المنحدرين من الجهات الداخلية والذين لهم تمثيل ضعيف على المستوى النقابي والسياسي، يمكن أن يلعبوا دوراً أساسياً في تقوية التوافق السياسي أو كما يعتقد أحد هؤلاء القيادات، في "إنقاذ الاقتصاد الوطني".¹⁰³ وقد عبّر العديد من عناصر النخبة الاقتصادية التقليدية عن استعدادهم للحوار مع النخب الصاعدة، عن قناعة بأن تونس في حاجة اليوم لكل الفاعلين وأنه "إذا ما غرق مركب البلاد، فإننا كلنا سنغرق معه".¹⁰⁴

من ناحيتهم، أكد العديد من أصحاب المشاريع في المناطق المهمشة، بمن فيهم الفاعلين في ميدان التهريب، إنهم مستعدون "للحوار مع المركز" كما عبروا عن استعدادهم للتغاضي عن التجارة الموازية والمشاركة النشيطة في تنمية جهاتهم عوضاً عن استثمار أموالهم في نشاطات غير منتجة، توجد في أغلبها في العاصمة.¹⁰⁵

ويؤكد بعض الفاعلين الاقتصاديين المرتبطين بالتهريب عبر الحدود أنهم يحبذون الاستثمار في "الأعمال النظرية" (أي النشاطات القانونية)، وذلك لتأمين مستقبل أبنائهم، الذين يتابع العديد منهم دراسته في الخارج. كما عبروا عن أملهم بأن ينأوا بأنفسهم عن هذا النشاط غير المشرف والتخلص من الابتزاز.¹⁰⁶

وكما قال أحد هؤلاء: "الأموال التي سأدفعها للضرائب ستكون أقل من المبالغ التي أدفعها الآن إلى كبار موظفي الإدارة المركزية، الشخصيات السياسية ورجال الديوانة والحرس الوطني من أجل "تقنين" أعمالهم وتجنب حجز بضاعتهم".¹⁰⁷

لكن نجاح مثل هذا الحوار يتوقف على مدى احترام القوانين الوطنية والدولية وتحديد بيانات دقيقة حول الشبكات المؤثرة والاختيار الموضوعي للمشاركين في الحوار عبر مؤشرات محددة: شرعية ومصداقية

¹⁰² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال ومهنيين ومسؤولين سياسيين في تونس والقيروان والقصرين ومدنين وبن قردان، حزيران/يونيو – تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

¹⁰³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤول في حزب سياسي معارض، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016.

¹⁰⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس العاصمة، آذار/مارس 2017.

¹⁰⁵ تستثمر الكارتلات القبلية للتهريب بالجنوب التونسي (بن قردان، مدنين، قابس) في العقارات والتجارة الصغيرة (مقاهي، مطاعم، قاعات شاي، متاجر أغذية، محطات بنزين وغسل السيارات) وذلك في الساحل وفي العاصمة وصولاً إلى الأحياء المكلفة، مثل ضفاف البحيرة 2، مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال من مدنين، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016، تجار من بن قردان ومدنين وتونس العاصمة، بن قردان، مدنين، تونس العاصمة، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2016. انظر أيضاً:

Olfa Lamoum, "Marginalisation, Insecurity and Uncertainty on the Tunisian-Libyan Border", International Alert, décembre 2016.

¹⁰⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مهنيين، ولاية القصرين، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2016، رجل أعمال شاب من تطاوين ونبات من المعارضة، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر 2016 - آذار/مارس 2017. في غرب البلاد، أنشأ عديد المهنيين عشرات الشركات السرية للتصدير والتوريد والأشغال العامة والأجر وتركيب المواد الكهربائية المنزلية (الضريبة على القيمة المضافة أخفض على المواد نصف المصنعة) وصهر النحاس والزنك والألمنيوم. وقد أغلق جزء من هذه الشركات لعدم وجود ترخيص، لكن واصل جزء آخر العمل بتواطؤ مع السلطات الجهوية والمحلية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع تجار من بن قردان ومدنين وتونس العاصمة. بن قردان، مدنين، تونس العاصمة، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2016.

¹⁰⁷ وقال أيضاً "أردت أن أدخل ميدان تجارة الخضروات مع الجزائر بصفة قانونية، ولكن مسؤول الديوانة نصحني بعدم الخوض في الإجراءات. ثم أضاف لي ساخراً: الأفضل أن تواصل تمرير بضاعتك على ظهر الحمير، بهذه الطريقة تكون، أنت وأنا رابحين." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مهرب، جهة القصرين، أيلول/سبتمبر 2016.

الأشخاص، تأثيرهم القبلي والعشائري والاجتماعي والسياسي، تقدير ثروتهم، استعدادهم للمشاركة البناءة في الحوار الخ...

ويستدعي الأمر أن يخلص هذا الحوار إلى النتائج التالية: أن تقبل النخب الاقتصادية التقليدية بالرفع التدريجي لكل الإجراءات التي كانت تحميهم من المنافسة وأن تتعهد بالكف عن إعاقة المشاريع الاقتصادية للنخبة الصاعدة، وذلك عبر التنسيق مع قنواتها الخاصة في الإدارة العمومية.

وفي مقابل ذلك، يتم العفو عن أولئك الذين هم محط متابعة قضائية نتيجة فساد مالي في عهد بن علي ممن سيشارك في هذا الحوار، كما يدعو إلى ذلك مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية الذي تقدمت به رئاسة الجمهورية سنة 2015.¹⁰⁸

وفي المحصلة، لا يجب أن يخضع أصحاب المشاريع من الطبقة الصاعدة إلى السلطة التقديرية المجحفة لأعوان الإدارة، إذ يتعين على الشريحة التي تعمل في الاقتصاد الموازي أن تتخربط في الاقتصاد المنظم، وذلك عبر عفو ضريبي. فالمطلوب من السلطات العمومية أن تحفزهم على استعمال مخزون عملتهم في مشاريع تنموية محلية وذلك في شراكة مع الدولة. وتكون هذه المشاريع قوة دافعة، حتى تصبح الجهات المهمشة أكثر جاذبية للمستثمرين (تحسين البنية التحتية ومستوى المعيشة، الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية)، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

عملياً، يكون ذلك بإنشاء صندوق استثمارات مشترك بين القطاعين العام والخاص يديره مهنيون خواص ويهتم بتنمية الجهات المحرومة (مثل تمويل البنية التحتية، المشاريع العلمية والتقنية والعقارية والسياحية، تنمية الأراضي المحلية...)، وتتعهد الدولة بتخصيص مبلغ مالي في البداية، ويكون ذلك عبر صندوق الودائع والأمانات، مثلاً. ويمكن للفاعلين الاقتصاديين أن يستثمروا في هذه الصناديق دون أن تكون السلطات العمومية على علم بمصادر أموالهم.¹⁰⁹

وهكذا، تكون المؤسسات المصرفية مستعدة لتقديم التمويلات لأصحاب المشاريع في الجهات الداخلية، تمويلات تضمنها الدولة بناء على المبدأ الدستوري في التمييز الإيجابي أو على مبدأ العمل من أجل تكافؤ الفرص. وينبغي على السلطات العمومية، في نفس الوقت، تدعيم قدرات هؤلاء الفاعلين الفنية في إدارة المشاريع (اطلاعهم على القوانين ومختلف مراحل المشروع وربطهم بمكاتب الدراسات المختصة...) حتى يتمكنوا من تحديد الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لجهاتهم الأصلية.

وينبغي أن ترافق إجراءات العفو التي تتمخض عن هذا الحوار أدوات مراقبة جد صارمة حتى لا يعيد أصحاب المشاريع الذين ارتكبوا أفعالاً ذات طابع جنائي الكرة مرة أخرى (تعهد رسمي بالقطع مع الاقتصاد الموازي، آجال تحددها الدولة يتم في حالة تجاوزها مصادرة الأملاك، اعترافات حول ممارسات الفساد في عهد نظام بن علي وذلك ضمن مسار العدالة الانتقالية...)

وفي المقابل، يجب انتهاج سياسة رديئة تجاه الفاعلين الاقتصاديين الذين يرفضون المشاركة في الحوار، كما يتعين أن تتخذ إجراءات أكثر صرامة تجاه الفساد والتهريب وذلك بموازاة مع تقدم مبادرة الحوار، الأمر الذي سيسهل، في الوقت نفسه، تطبيق هذه العقوبات.¹¹⁰

في آخر المطاف، فإن مثل هذا الحوار يخفف من حدة التوتر بين السلطة المركزية والأطراف ويدعم الإرادة السياسية التي تكافح ضد الفساد عبر تجميع وتحييد مناهضيها الأصليين. وسيتمكن تقليص الفوارق الجهوية على مستوى التنمية والحد من مشاعر الإحباط لدى التونسيين إزاء الدولة والطبقة السياسية من تحقيق

¹⁰⁸ اعتبرت منظمات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية المعارضة مشروع قانون المصالحة "تبييضاً للمفسدين من النظام السابق" وذلك بسبب تركيزه على الدفاع على النخبة الاقتصادية القائمة وكذلك آليات المصالحة الغامضة التي يقترحها والطريقة السيئة التي قدم بها المشروع. سنة 2016، انتقدت مجموعة الأزمات مشروع قانون المصالحة في الوقت الذي كنا مع مبادرة من هذا النوع، وأوصينا، بالإضافة إلى ذلك، أن تتولى هيئة الحقيقة والكرامة تعزيز التوافق السياسي حول العدالة الانتقالية. أنظر "تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد"، مرجع سابق. خلال شهر آذار/مارس 2017، عاد من جديد نقاش عام حول ضرورة مصالحة اقتصادية من هذا النوع، وذلك إثر الحكم على وزراء لنظام بن علي بعقوبات سجن نافذة في قضايا فساد خلال حكم النظام السابق.

"Tunisie : Possible retrait du projet de loi sur la réconciliation pour modification" TAP (www.tap.info.tn)، 9 mars 2017.

¹⁰⁹ لقد أكدت مجموعة الأزمات، سنة 2016، على الحاجة لإجراء من هذا النوع. تقرير المجموعة، "تونس: لعدالة الانتقالية ومكافحة الفساد"، مرجع سابق.

¹¹⁰ يمكن أن تُقدم تعويضات إلى سكان المناطق الحدودية الذين سيفقدون شغلهم غير المشروع بعد التفكير التدريجي لبعض نشاطهم التهربية عبر الحدود.

الاستقرار في البلاد عبر منع تصفية حسابات عنيفة بين مجموعات متناحرة والتقليل من مخاطر اضطرابات غير مضمونة العواقب، وكذلك تجنب صعود حركات سياسية ذات نزعة جهوية وحتى انفصالية.

وستجني الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية الكثير بتبنيها لهذا المشروع الحواري، الذي سيساهم في تنقية أجواء المنافسة الاقتصادية والسياسية وسيؤسس، لاحقاً، لعقد اجتماعي وجهوي في الوقت الذي تسلك فيه البلاد مسار الانتقال الديمقراطي.

V. الخلاصة

لقد أصبح من الضروري والعاجل اليوم أن تُفوض الأسس التي بُني عليها الصراع بين النخبة الاقتصادية التقليدية وأصحاب المشاريع الجدد، وذلك عبر الحوار والإصلاحات، وإلا فإن مخاطر عدم الاستقرار ستتضاعف، إذ إن الممارسات الحالية، أي البحث عن توافق عبر ترتيبات خفية، تفضي إلى إنتاج نخب محدودة التمثيل وحكومات تكنوقراط أو وحدة وطنية أو إنقاذ وطني، تواصل تقاسم المناصب الرئيسية للإدارة في الكواليس.

في الوقت الراهن، يمكن للتوافق الحالي بين القوى السياسية والنقابية الرئيسية أن يجنّب البلاد مخاطر الانحرافات العنيفة، لكنه يبقى هشاً وقصير المدى. إن لم يتوسّع، فسيتواصل التشكيك في الطبقة السياسية وتتضاعف مخاطر الصراعات ويتوسّع الشعور بالحنين إلى الديكتاتورية. فهذه الأخيرة، كانت فعلاً أكثر نجاعة في تحديد هامش حركة شبكات الزبونية واستقرار عالم الأعمال وإعادة إنتاج نظام السيطرة الإدارية والإقصاء الاجتماعي والجهوي عبر الابتزاز والعنف، مع تغذية الأوهام بعدم وجود هذا الإقصاء. لذلك بات من الضروري اليوم الدخول في حوار اقتصادي وطني متواصل ومعتمّق، من أجل تمهيد الطريق لإصلاحات قادرة على القطع مع المنظومة الحالية.

تونس/بروكسل، 10 أيار/مايو 2017

الملحق أ: خريطة تونس



الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليترأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013. يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في تسعة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام آباد، وإسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها موظفين يمثلونها في المواقع الآتية: بانكوك، وبكين، وبيروت، وكاراكاس، ودلهي ودبي، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبرغ، وكابول، وكيف، ومكسيكو سيتي، والرباط، وسيدني، وتونس، ونيانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمترعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، وزارة الخارجية الهولندية، وزارة الخارجية الفنلندية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونبايند، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكاثري، ومؤسسة كوربر، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر.

أيار/مايو 2017

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2014

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

The Next Round in Gaza, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017.

North Africa

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

Libya: Getting Geneva Right, Middle East/North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East/North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East/North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East/North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Iran/Yemen/Gulf

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Jean-Marie Guéhenno
Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Ali al Shihabi
Author; Founder and former Chairman of Rasmala Investment bank

Celso Amorim
Former Minister of External Relations of Brazil; Former Defence Minister

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Kim Beazley
Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Lakhdar Brahimi
Member, The Elders; UN Diplomat; Former Minister of Algeria

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattai
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel

Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger

Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir

Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi

Former Foreign Minister of Japan; Former Environment Minister

Wadah Khanfar

Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok

Former Prime Minister of the Netherlands

Andrey Kortunov

Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ricardo Lagos

Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman

Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Helge Lund

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon

Former Foreign Secretary of India; Former National Security Advisor

Naz Modirzadeh

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni

Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Roza Otunbayeva

Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation "Roza Otunbayeva Initiative"

Thomas R. Pickering

Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Olympia Snowe

Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

Javier Solana

President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

Alexander Soros

Global Board Member, Open Society Foundations

George Soros

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck

Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; Former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt

CEO of Save the Children International; Former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Stephen & Jennifer Dattels

Herman De Bode
Reynold Levy
Alexander Soros

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BG Group plc
Chevron
Edelman UK
HSBC Holdings plc
MetLife
Shell
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

(2) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
Elizabeth Bohart
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Sam Englehardt
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman

Rita E. Hauser
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Virginie Maisonneuve
Dennis Miller
Kerry Propper
Nina K. Solarz

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Luke Alexander
Gillea Allison
Amy Benziger
Tripp Callan
Victoria Ergolavou
Christina Bache Fidan

Beatriz Garcia
Lynda Hammes
Matthew Magenheimer
Madison Malloch-Brown
Peter Martin
Megan McGill

Rahul Sen Sharma
Leeanne Su
AJ Twombly
Dillon Twombly
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus
George Mitchell
Chairman Emeritus
Gareth Evans
President Emeritus
Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Óscar Arias
Ersin Aroğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski

Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski

Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos